الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة قسنطينة 2

معهد علم المكتبات والتوثيق

قسم: تقنيات أرشيفية

رقم التسجيل:........................

تحديات المهنة الأرشيفية في ظل إستراتيجية الجزائر الإلكترونية

دراسة ميدانية بمركز الأرشيف الوطني

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علم المكتبات

تخصص "تقنيات أرشيفية "

إعداد الطالبة:

حمر العين زينب

إشراف الأستاذ:

د. غانم نذير

لجنة المناقشة

د. نابتي محمد الصالح	جامعة قسنطينة 2	رئيســـــــا
د. غـــــــــانم نذير	جامعة قسنطينة 2	مشرفا ومقررا
د. معمر جميلـــــــــة	جامعة قسنطينة 2	عـــــــضواً
أ. كشـــــــار صبرينة	جامعة قسنطينة 2	عـــــــضواً
أ. بوغنبوز سليمـــــــة	جامعة قسنطينة 2	عـــــــضواً

السنة الجامعية

2013/2012

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي هذا العمل إلى أبي و أمي

الغاليين

وإخوتي سليمة، مديحة، خالد، منار

وإلى كل الأصدقاء والزملاء

شكر وتقدير

الحمد لله الذي هدانا إلى نور العلم وبفضله تم هذا العمل

أتقدم بشكري الخالص وتقديري للدكتور غانم نذير الذي لم يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه وكان عونا لي في إتمام هذا البحث

كما أتقدم بشكري إلى:

موظفي مركز الأرشيف الوطني الذين قدموا لي يد العون لإتمام هذا العمل

الأساتذة الكرماء الذين سيقومون بمناقشة هذا العمل

ولا أنسى كل الأهل والأصدقاء والزملاء

وكل من ساعدني في إنجاز هذا العمل

الفصل الثاني: مدخل عام حول الحكومة الإلكترونية وإستراتيجية الجزائر الإلكترونية

الفصل الثالث: المهنة الأرشيفية في ظل إستراتيجية الجزائر الإلكترونية

مقدمة:

لقد شهد العالم خلال السنوات القليلة الماضية عددا من المتغيرات الأساسية، التي طالت مختلف جوانب الحياة المعاصرة في كافة دول العالم على إختلاف مستويات تقدمها، والتي أثرت على أسلوب الحياة ونسق العلاقات الإجتماعية لدى سائر الشعوب. وهو ما جعل هذا العصر الحديث يوصف بعصر المعلومات، فإذا كانت الثورة الصناعية قد قللت من أهمية الجهد العضلي في الأعمال التي يؤديها الإنسان، فإن المعلومات بمفهومها الحديث قد قلصت من الأعمال الذهنية الروتينية، وذلك عن طريق إستخدام التكنولوجيا إستخداما شاملا في شتى مجالات الحياة. إذ أن إنتاج وإنشاء المعلومات على نطاق واسع لا يمكن تحقيقه إلا بواسطة توفر تقنية متقدمة تتيح أساليب متطورة ودقيقة للسيطرة على المعلومات، معالجتها، وإستثمارها بالطريقة المثلى.

ولم يعد أمام أي دولة تريد أن تواكب العصر من إختيار سوى الإتجاه نحو العالم الإلكتروني والتكنولوجيات الرقمية، حيث أصبح إدخال تكنولوجيا المعلومات في كافة الأعمال الحكومية هدف العديد من الدول التي تسعى إلى تحقيق التقدم، وقد إرتبط إستخدام هذه التكنولوجيات في الأجهزة الحكومية بظهور مصطلح جديد أطلق عليه الحكومة الإلكترونية، حيث سعت العديد من بلدان العالم ولا تزال جاهدة إلى تحقيق وتجسيد هذا النوع الجديد من الحكومة.

والجزائر اليوم تعمل جاهدة على إنشاء حكومة إلكترونية عن طريق بعث إستراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013 التي تهدف إلى عصرنة مختلف القطاعات والأجهزة الحكومية، ويتوقف تطبيق هاته الإستراتيجية في الجزائر على مدى تظافر جهود جميع القطاعات، و قطاع الأرشيف ليس بمنأى عن هذه التطورات نظرا لإرتباطه الشديد بالأخذ بالأساليب الحديثة والدور الذي يلعبه في التحول إلى العالم الإلكتروني من خلال التعامل مع الأرشيف الإلكتروني.

ومن أجل دراسة موضوع تحديات المهنة الأرشيفية في ظل إستراتيجية الجزائر الإلكترونية فقد جاءت دراستنا في أربعة(04) فصول وهي كما يلي:

تناول الفصل الأول الإطار المنهجي والمفاهيمي وهو الجانب الذي تدور حوله دراستنا بدءا من تحديد إشكالية الدراسة، تساؤلاتها، فرضياتها، أهدافها، وأهميتها، الدراسات السابقة في الموضوع، تحديد لأهم المصطلحات التي تم إعتمادها، كما قمنا بتحديد إجراءات الدراسة الميدانية المتمثلة في منهج الدراسة، أدوات جمع البيانات، تحديد مجالات الدراسة، وختاما التعريف بمجتمع البحث وعينة الدراسة.

الفصل الثاني ألقى الضوء على ماهية الحكومة الإلكترونية وإستراتيجية الجزائر الإلكترونية وما إرتبط به من عناصر.

الفصل الثالث الذي تناول المهنة الأرشيفية في ظل إستراتيجية الجزائر الإلكترونية، وذلك من خلال التعامل مع الأرشيف الإلكتروني وما يترتب عن ذلك من تحديات.

ليأتي الفصل الرابع والأخير، والذي تضمن الدراسة الميدانية بمركز الأرشيف الوطني وواقع إستعداد المركز للتعامل مع الأرشيف الإلكتروني في ظل إستراتيجية الجزائر الإلكترونية.

الفصل الأول:

الإطار المنهجي والمفاهيمي للدراسة

1-الإشكالية:

يشهد العالم اليوم نموا متسارعا في تقنيات المعلومات والإتصالات تهدف الى إدخال تغييرات أساسية في أنظمة الإدارة العامة وفي الهياكل التنظيمية بمختلف القطاعات،وأدى هذا إلى حدوث تغييرات كبيرة في الحضارة الإنسانية وظهور الكثير من المفاهيم الجديدة من أهمها مفهوم الحكومة الإلكترونية الذي جاء ليتلائم مع التطورات التكنولوجية الحديثة،والذي يهدف إلى ربط المواطن بالأجهزة الحكومية،حيث يمكنه تنفيذ المعاملات الإدارية والإستفادة من الخدمات عن بعد من خلال شبكة الإنترنيت وإستخدام الوسائل الإلكترونية وتعتمد الحكومة الإلكترونية أساسا على الإدارة الإلكترونية كونها الأساس الذي يقوم عليه النشاط الحكومي،وقد سارعت الكثير من الدول إلى تبني هذا المفهوم ومواكبة التطورات التكنولوجية،وكانت لها تجارب رائدة في هذا المجال. والجزائر كبقية الدول الأخرى، وجدت نفسها معنية هي كذلك بتحديات التحول إلى الحكومة الإلكترونية، حيث وضعت إستراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013 لتحقيق هذا الغرض. و ترمي هذه الإستراتيجية إلى إدماج استعمال التكنولوجيات الجديدة بالبلد بشكل نهائي من أجل تقديم خدمات حكومية طبقا لإحتياجات المواطن، عبر منفذ إلكتروني واحد. حيث يعد بداية تطبيق جواز السفر البيومتري مع حلول سنة2012 من بين المؤشرات على أن هناك نية فعلية في إستكمال هذه الإستراتيجية. والمؤسسات الأرشيفية بمختلف أشكالها ليست بمنأى عن هذه التطورات، إذ يتوجب أن تجد لها المكانة والدور الذي يتلائم وطبيعتها وأهميتها كمؤسسة معلوماتية أولية فاعلة بالمجتمع، و أن تلعب دورها كاملا في تحقيق هذه الإستراتيجية. من خلال تيسير سبل التحول من الأرشيف المادي الورقي إلى الأرشيف اللامادي الإلكتروني الناتج عن العمل في بيئة الحكومة الإلكترونية الجديدة. و لا بدا من الإشارة إلى أن التحول من الأرشيف الورقي في المعاملات الإدارية و الخدماتية بشكل عام إلى الأرشيف الإلكتروني يعد في ذاته تحديا كبيرا لمختلف مؤسسات الأرشيف بالجزائر، في ظل نقص التجارب والمحاولات العلمية في المراكز الأرشيفة بصفة عامة، وأرشيف المركز الوطني بصفة خاصة في مجال التعامل مع الأرشيف الإلكتروني والتحول إلى العالم

الإلكتروني، الذي لايزال في مراحله الأولى وهذا راجع إلى المشكلات المؤثرة التي تحد من ذلك . وعلى هذا الأساس يمكننا طرح التساؤل التالي:

-هل مركز الأرشيف الوطني مستعد حاليا لمواجهة التحديات التي تفرضها إستراتيجية الجزائر الإلكترونية؟ من خلال قدرته على التعامل مع الأرشيف الإلكتروني من حيث التسيير و الحفظ و المعالجة و الإتاحة؟

وتندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1-ما مدى وعي أرشيفي مركز الأرشيف الوطني بضرورة التعامل مع الأرشيف الإلكتروني؟

2- هل هناك إستراتيجية محددة من طرف مركز الأرشيف الوطني بالتعاون مع المديرية العامة للأرشيف الوطني لتمكين مختلف المؤسسات الأرشيفية في الجزائر من مواجهة التحديات الناجمة عن التحول إلى التعامل مع الأرشيف الإلكتروني الناتج عن استراتيجية الجزائر الإلكترونية؟

2-هل هناك سياسة أوبرنامج لتحديد حفظ الأرشيف الإلكتروني على المدى البعيد في المركز؟

3-هل يتوفر مركز الأرشيف الوطني على الإمكانيات المادية البشرية المؤهلة لمواكبة التطورات التي تفرضها إستراتيجية الجزائر الإلكترونية؟

2-الفرضيات:

الفرضية الأولى:يمتلك مركز الأرشيف الوطني المتطلبات والإمكانيات التكنولوجية اللازمة للتعامل مع الأرشيف الإلكتروني.

الفرضية الثانية:يمتلك مركز الأرشيف الوطني المؤهلات والمقومات البشرية لمواجهة التحديات التي تفرضها إستراتيجية الجزائر الإلكترونية.

الفرضية الثالثة:هناك إستراتيجية محددة من طرف مركز الأرشيف الوطني بالتعاون مع المديرية العامة للأرشيف الوطني للتحول من الأرشيف الورقي إلى الأرشيف الإلكتروني.

3-أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تقديم إطار نظري عن مفهوم الحكومة الإلكترونية.
- التعرف على الإطار العام لإستراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013.
- إبراز دور مركز الأرشيف الوطني في تطبيق إستراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013.
- تسليط الضوء عن مدى إستعداد الأرشيفيين العاملين بمركز الأرشيف الوطني لمواجهة التحديات التي تفرضها إستراتيجية الحزائر الإلكترونية، و المتمثلة أساسا في التحول من الأرشيف الورقي إلى الأرشيف الإلكتروني.

4-أسباب إختيار الموضوع:

كان إختيار موضوع تحديات المهنة الأرشيفية في ظل إستراتيجية الجزائر الإلكترونية بالجزائر نتيجة لجملة من الأسباب دفعت بنا إلى دراسته منها مايلي:

- باعتبار إستراتيجية الجزائر الإلكترونية موضوع جديد جدير بالدراسة.
- التعريف باستراتيجية الجزائر الإلكترونية والأهداف التي يرمي لها.
- قلة البحوث والدراسات التي عالجت موضوع تبني الحكومة الإلكترونية في الجزائر وعلاقته بالمهنة الأرشيفية باعتباره مشروع جديد وقيد التنفيذ.

5-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كون أن إستراتيجية الجزائر الإلكترونية مخطط اني ومستقبلي ويمس جميع القطاعات،ومنها قطاع الأرشيف الذي ليس بمنأى عن هذا التطور الحاصل،والتأثيرات التي ستطرأ على الأرشيفيين الذين سيفرض عليهم التعامل مع الوثائق

الإلكترونية عاجلا أم آجلا والتحول من العمل في البيئة التقليدية إلى البيئة الإلكترونية ،ومماينجر عن ذلك من تحديات.

6-الدراسات السابقة:

لا توجد دراسات تتناول موضوع المهنة الأرشيفية في ظل إستراتيجية الجزائر الإلكترونية،بشكل مباشر في حين أنه توجد الكثير من الدراسات التي تناولت متغير من متغيرات الدراسة ، ومنها مايلي:

6-1-الدراسة الأولى: مذكرة ماجيستير من إعداد الطالب شنيقل، نزار بعنوان: موقع المكتبات الجامعية ضمن مشروع الحكومة الإلكترونية بالجزائر.[1] 2012.

حاول فيه الطالب تسليط الضوء على موقع المكتبات الجامعية ومساهمته في مشروع الحكومة الإلكترونية وكذا الوقوف على الخدمات الإلكترونية المقدمة، ومن أهم النتائج التي توصل إليها، أن المكتبات الجامعية الجزائرية تتوفر على موارد ومؤهلات تسمح لها بمواكبة التكنولجيات الحديثة، ورغم ذلك إلا أنها لا تزال تعاني من نقائص في بعض المجالات، ما يجعلها غير قادرة على تجسيد مفهوم عام وشامل للحكومة الإلكترونية.

6-2-الدراسة الثانية:من إعداد الخبير بجاجة، عبد الكريم بعنوان: تحديد سياسة لحفظ الأرشيف الإلكتروني على المدى البعيد[2].2006.

حاول فيها الخبير إبراز تأثيرات الحكومة الإلكترونية على الأرشيف ،ومن أهم النتائج التي توصل إليها ضرورة إتباع سياسة مدروسة لحفظ الأرشيف الإلكتروني على المدى البعيد.

---

[1] شنيقل، نزار.موقع المكتبات الجامعية ضمن مشروع الجزائر الإلكترونية:موقع المكتبة الجامعية بجيجل نموذجا، رسالة ماجيستير.علم المكتبات.قسنطينة، 2012.

[2] بجاجة، عبد الكريم. تحديد سياسة لحفظ الأرشيف الإلكتروني على المدى البعيد.cybrarian journal.2006.[11-03-2013].[على الخط[http ://www.cybrarians info/journal.archive.html

7- تحديد المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في البحث:

يقصد بالمهنة الأرشيفية في موضوع دراستنا على أنها تلك الحرفة التي يقوم بها الأرشيفي من خلال مكتسباته ومعارفه النظرية،التي تلقاها عند التكوين في الواقع أثناء ممارسته للمهنة في الميدان.

يقصد بالحكومة الإلكترونية في موضوع دراستنا أنها الإستخدام التكاملي الفعال لجميع تقنيات المعلومات والإتصالات بهدف تسهيل العمليات الإدارية اليومية للقطاعات الحكومية.

يقصد بإستراتيجية الجزائر الإلكترونية في موضوع دراستنا أنها مخطط إنتهجته الحكومة الجزائرية بهدف إنشاء نظام حكومي شامل عبر الوطن،للتمكن من القيام بمختلف الأعمال الإدارية وتقديم الخدمات للمواطنين بشكل إلكتروني،وكذا تمكين المواطن من إستخدام تكنولوجيات الإعلام والإتصال،من أجل المساهمة في تنمية وتطوير المجتمع.

يقصد بالأرشيف الإلكتروني في موضوع دراستنا أنه شيء إلكتروني وليس مادي تشكل بواسطة الحاسوب.يمكن أن يكون وثيقة نصية ، خريطة، صورة،ملف صوتي،مجموعة من المعطيات المنظمة في شكل ملف كالنصوص الإلكترونية.

8-إجراءات الدراسة الميدانية:

8-1منهج الدراسة:

في إطار تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة قمنا بإعتماد المنهج الوصفي القائم على التحليل الذي يتلائم مع دراستناهذه لما يوفره من معلومات من خلال أدوات جمع البيانات التالية الملاحظة ،المقابلة ،الإستبيان قصد تحليلها والوصول إلى النتائج المرجوة والدقيقة.كما إعتمدنا منهج دراسة الحالة من خلال دراسة واقع إستعداد مركز الأرشيف الوطني في ماجهة التحديات التي تفرضها إستراتيجية الجزائر الإلكترونية ،فالمنهج الوصفي التحليلي يساعد على تفسير المفاهيم و القضايا التي تطرقت لها دراستنا.

2-8 أدوات جمع البيانات:

1-2-8الملاحظة:

تعتبر الملاحظة من أهم وأقدم أدوات جمع البيانات و المعلومات الخاصة بظاهرة ما،وقد إعتمدنا في دراستنا الميدانية على الملاحظة البسيطة دون مشاركة .

2-2-8 إستمارة الإستبيان :

هو أحد وسائل جمع البيانات ،يعتمد على مجموعة من الأسئلة توجه إلى أفراد العينة وقد مرت مرحلة تصميمة ب:

تحديد أسئلة الإستبيان، والتي تضمنت عشرون سؤالا مقسمة على ثلاثة محاور وضعت على ضوء الفرضيات الموضوعة في الدراسة التي قمنا بها وقد تنوعت هذه الأسئلة ما بين المفتوحة و المغلقة .

صياغة الإستبيان في شكله النهائي ،وبعدها تم طباعته وتوزيعه على عينة الدراسة.

2-3-8المقابلة :

قد إعتمدنا في دراستنا على المقابلة التي تعتبر من أدوات البيانات الفعالة للحصول على البيانات المهمة وقد أجرينا المقابلة مع المدير العام للأرشيف الوطني بتاريخ 18 أفريل 2013، على الساعة الواحدة زوالا إلى غاية الساعة الثانية والنصف.

3-8 مجالات الدراسة:

1-3-8 المجال الجغرافي: وهوالحيز أو الإطار الذي أجرينا فيه الدراسة و المتمثل في مركز الأرشيف الوطني المتواجد بالجزائر العاصمة .

2-3-8 المجال البشري:

يشمل العينة المسحية من المجتمع الأصلي و هي متمثلة في العاملين المسؤولين عن معالجة الأرشيف الإ لكتروني بالمركز و البالغ عددهم أربعين عاملا.

3-3-8المجال الزمني :

يتمثل في الوقت المستغرق لإتمام موضوع البعث من بداية تحديد الموضوع وجمع المادة العلمية و إختيار العينة وصولا إلى إختيار أدوات جمع البيانات و أخيراجمع البيانات وتحليلها وقد إستغرقت هذه الدراسة قرابة و أخيرا جمع البيانات وتحليلها وقد إستغرقت هذه الدراسة قرابة أربعة أشهر وثلاثة أسابيع.

4-8 مجتمع وعينة الدراسة:

باعتبار إختيار العينة أهم الخطوات التي تمكن الباحث من الحصول على المعلومات الميدانية، فقد تم الإعتماد على العينة المسحية. والمتمثلة في كل الموظفين المسؤولين على معالجة الأرشيف الإلكتروني والذين قدر عددهم بأربعين (40) موظفا منهم ثلاثة مختصين في الإعلام الآلي، لكونهم مسؤولين ومختصين في تسيير البرمجيات والعتاد أما بقية الموظفين فهم أرشيفيين مختصين في المجال.

توزيع الإستبيان	التكرار	النسبة المئوية
الإستمارات الموزعة	40	100
الإستمارات غير المسترجعة	21	52.5
الإستمارات غير المعتمدة	19	47.5

جدول رقم (1)الخاص بتويع إستمارات الإستبيان على عينة الدراسة.

كما هو موضح في الجدول رقم(1) أن العينة الفعلية التي تم التعامل معها تقدر ب19 موظف، ومن خصائص هاته العينة مايلي:

التخصص	الخبرة المهنية	التكرارات
علم مكتبات نظام كلاسيك	من سنة إلى 05 سنوات	04
	من 06 سنوات إلى 10 سنوات	06
	من 11 سنة إلى 15 سنة	05
	من 15 سنة فما فوق	02
إعلام آلي	من سنة إلى 05 سنوات	02
	من 06 سنوات إلى 10 سنوات	01
	من 11 سنة إلى 15 سنة	00
	من 15 سنة فما فوق	00
المجموع		19

جدول رقم (02)يبين خصائص العينة الفعلية

الفصل الثاني:

مدخل مفاهيمي حول الحكومة الإلكترونية وإستراتيجية الجزائر الإلكترونية.

تمهيد:

إن المستجدات البارزة على الساحة العالمية تشير إلى حتمية مواكبة التقدم التقني في مجال المعلومات والإتصال في القطاع الحكومي، وقد بدأت غالبية الدول منذ زمن بعيد في تطوير سياساتها بما يتناسب مع متطلبات العصر، حيث أصبح لزاما على الدول أن تقوم بإعادة هيكلة مؤسساتها العامة. بما يتواكب مع الثورة الرقمية من أجل التهيئة للدخول في الإقتصاد العالمي، ومن ثم بدأ التفكير في التحول نحو الحكومة الإلكترونية بهدف التغييرفي الأساليب التقليدية التي تحكم أداء العمل الإلكتروني. وتسعى الجزائر حاليا إلى إنشاء حكومة إلكترونية عن طريق بعث إستراتيجية الجزائر الإلكترونية التي تهدف إلى وضع نظام إلكتروني شامل.وسنتطرق في هذا الفصل بشيء من التفصيل إلى كل ما يتعلق بماهية الحكومة الإلكترونية، والعناصرالأساسية التي تحكم إستراتيجية الجزائر الإلكترونية.

1-تعريف الحكومة الالكترونية:

تعددت التعاريف المستخدمة للحكومة الالكترونية نظرا لشمولها على العديد من المجالات وفيما يلي عرض لبعض التعاريف:

الحكومة الالكترونية هي"استخدام التكنولوجيا وخاصة تطبيقات الأنترنيت المبنية على شبكات المواقع الالكترونية.لدعم وتعزيز الحصول على المعلومات الحكومية وتوصيلها،وخدمة المواطنين،قطاع الأعمال،الموظفين،والدوائر الحكومية الأخرى بشفافية عالية وبكفاءة فعالة."[1]

وفي تعريف اخر هي"تقديم الخدمات الالكترونية من خلال شبكات الاتصالات الخارجية ونظم الحاسب الالي المتوافرة لدى الهيئات الحكومية بما يكفل سرعة وكفاءة الخدمة المؤداة"

أما التعريف الذي تبناه الاتحاد الأوروبي فهو أن"الحكومة الالكترونية هي حكومة تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتقدم للمواطنين،وقطاع الأعمال الفرصة للتعامل والتواصل مع الحكومة باستخدام الطرق المختلفة للاتصال مثل الهواتف،الفاكس،البطاقات الذكية،الأكشاك الالكترونية،البريد الالكتروني والأنترنيت،وتتعلق بكيفية تنظيم الحكومة لنفسها في الادارة،القوانين،والتنظيم مع وضع اطار لتحسين وتنسيق طرق ايصال الخدمات،وتحقيق التكامل بين الاجراءات"[2]

كما أنها"هي النسخة الافتراضية عن الحكومة الحقيقية أي التقليدية مع فارق أن الأولى تعيش في الشبكات الالكترونية وأنظمة المعلوماتية،في حين تحاكي وظائف الثانية التي

[1] العلاق،بشير عباس.الخدمات الالكترونية بين النظرية والتطبيق:مدخل تسويقي استراتيجي.عمان:منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية،2004.ص256.

[2] شنيقل، نزار.موقع المكتبات الجامعية ضمن مشروع الجزائر الإلكترونية:موقع المكتبة الجامعية بجيجل نموذجا، رسالة ماجيستير.علم المكتبات.قسنطينة، 2012.

تتواجد بشكل مادي في أجهزة الدولة"[1] ومن خلال هذا التعريف يمكن القول أن الحكومة الالكترونية تتميز عن الحكومة الحقيقية في أنها:

-ادارة بلا ورق:حيث تتكون من الأرشيف الالكتروني،والبريد الالكتروني،والمفكرات الالكترونية،والرسائل الصوتية ونظم تطبيقات المتابعة الالية.

-ادارة بلا مكان:وتتمثل في التلفون المحمول والتلفون الدولي الجديد(التيليدكس)والمؤتمرات الالكترونية والعمل عن بعد من خلال المؤسسات التخيلية.

-إدارة بلا زمان:تستمر 24 ساعة متواصلة ففكرة الليل والنهار لم يعد لها مكان في العالم الجديد.

-إدارة بلا تنظيمات جامدة:فهي تعمل من خلال المؤسسات الشبكية والمؤسسات الذكية التي تعتمد على صناعة المعرفة.[2]

ومن خلال كل التعاريف التي سبق عرضها،يمكن استخلاص تعريف للحكومة الالكترونية كما يلي:هي البيئة التي تتحقق فيها خدمات المواطنين،واستعلاماتهم وتتحقق فيها الأنشطة الحكومية للدائرة المعنية من دوائر الحكومي بذاتها أو فيما بين الدوائر المختلفة باستخدام شبكات المعلومات والاتصال عن بعد.

2-أهداف الحكومة الالكترونية:

ان هدف أي مؤسسة حكومية هو تقديم الخدمات للمواطنين في شكل قياسي أسرع،وأدق.أو أفضل مع ضمان استمرارية،وهذا ما دفع المسؤولين الحكوميين للبحث عن طرق تحسين الخدمة،وبيان مدى الشفافية،ومدى ادارة المعلومات بشكل كفء داخل المؤسسات الحكومية،وكيف يمكن تبسيط الاجراءات والشكل التي يمكن معها تقديمها الكترونيا،وكل هذا يندرج في النقاط التي نذكر منها مايلي:

[1] محمود،القدوة.الحكومة الإلكترونية والإدارة المعاصرة.عمان:دار أسامة للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،2010.ص.17.
[2]خالد،ممدوح إبراهيم.أمن الحكومة الإلكترونية.الإسكندرية:الدار الجامعية،2008.ص.64.

1-2 بالنسبة للمواطن:

-تجميع كافة الأنشطة والخدمات المعلوماتية والتفاعلية والتبادلية في موقع واحد وهو البوابة الالكترونية والتي يمكن المواطن من الحصول على كافة الخدمات بدلا من الذهاب الى الدوائر الحكومية.[1]

-تقديم الخدمات الحكومية والمعلومات على الخط لمدة 24 ساعة في اليوم وعلى مدار أيام الأسبوع بكامله من شأنه تقليل انتقال المواطن شخصيا الى الادارة.

-تقديم نماذج جديدة من الخدمات الالكترونية مثل العمل عن بعد والتعليم الالكتروني وتطبيق النماذج الرقمية وإتاحة تعبئتها على الخط لطرحها على مواقع الحكومة الالكترونية بحيث تملأ من قبل المستخدم.

-التقليل من البيروقراطية والتعقيدات الادارية لما توفره تقنية المعلومات والاتصالات من توفير المعلومة بسرعة وسهولة واختصار انجاز المعاملات في طرف زمني قصير مما يحقق تخفيض الجهد المطلوب للمعاملات من طرف المواطنين.[2]

-التركيز على عامل الجودة في تقديم الخدمات.فضلا عن السرعة مقارنة بالخدمات المقدمة بشكل روتيني.

-تطوير العلاقة بين الحكومة والمواطن لتحقيق أقصى درجات الرضا.

-عرض تفاصيل نشاطات القطاع العام للمواطنين،مما يؤدي الى زيادة مساهمتهم في قرارات القطاع العام وهذا ما يحقق الديمقراطية.

---

[1] السالمي،علاء عبد الرزاق.الإدارة الإلكترونية.عمان:دار وائل للنشر،2008.ص.94.

[2] . السامرائي،سلوى أمين.العلاقة بين توفير مستلزمات تنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية ونجاح عملية تنفيذه:دراسة تطبيقية في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات .عمان:مجلة دراسات المعلومات 2010.ع8. تمت الزيارة بتاريخ [14-2-2013]متاح على الرابط http//informationstudies.net

2-2بالنسبة للدوائر الحكومية والمؤسسات:

-تسهيل نظام الدفع الالكتروني.[1]

-تحسين الكفاءة في الأداء الحكومي والرقابة عليه،وترشيد العمليات الحكومية وتقليص الازدواجية في الاجراءات.

-بناء تفاعلات خارجية بين الحكومة وقطاع الأعمال وهيئات المجتمع المدني،مما يؤدي الى تطوير وتنمية المجتمعات وبناء شراكات لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية.

-ربط القطاع العام مع القطاع الخاص.فالحكومة تعد شريكا رئيسيا للقطاع الخاص للحصول على متطلباتها مع السلع والخدمات وذلك بتقبل المشتريات الحكومية على الخط.

-دمج المراحل المتعلقة بالحصول على المعلومة وتحضير الأوراق وتنفيذ المعاملة بمرحلة واحدة من خلال تقديم الخدمة عبر الشبكة.[2]

-سرعة تبادل المراسلات والوثائق بين الجهات الحكومية وسهولة تخزينها واسترجاعها.

-تخفيض تكلفة انجاز المعاملات من خلال تشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي في مجال تكنولوجيا المعلومات والعائد من هذا الاستثمار بالنسبة للحكومة وقطاع الأعمال.[3]

-خلق بنية معلوماتية متطورة وتطوير البنى التحتية في حقل التقنية والتشفير في مختلف الجهات الحكومية ينتج عنها الاستفادة القصوى من المعلومات،وتسهيل التعامل فيما بينها.

-تأمين المعلومات المتبادلة بين الجهات الحكومية وإضفاء السرية عليها من أجل حفظها وحمايتها من محاولات التغيير خلال كافة مراحل التبادلات.

-اعادة تأهيل العمال،فاستعمال التقنية الحديثة ترفع من كفاءة العاملين الاداريين ومهارتهم،وهذا ما يزيد من فعالية وكفاءة الادارة العامة ويدفع الى تقديم خدمات عالية.

[1] السالمي،علاء عبد الرزاق.المرجع السابق.ص.95.

[2] أبو سديرة،محمود.الحكومة الإلكترونية.موقع الأمم المتحدة، 2002 تمت الزيارة بتاريخ [16-3-2013].[على خط]متاح على الرابط http://www.transparency-kuwait.org/index.php

[3] السامرائي،سلوى أمين.المرجع السابق.

-سد الفجوة الرقمية في المجتمع باستثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة لتوصيل الخدمات الحكومية للمواطنين ومؤسسات الأعمال التي هي في حاجة اليها.[1]

3-دوافع وأسباب انشاء الحكومة الالكترونية:

لقد وجدت كثير من دول العالم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حلولا جديدة ومبتكرة للتغلب على المشكلات والمعوقات التي تحد من فاعلية جمود التنمية،ومدخلا جديدا يمكن من خلاله تحقيق الاصلاح الاداري للمنظمات الحكومية وزيادة كفاءة وفاعلية الأداء الحكومي،ومن هذا المنطلق نجد أن أهم الدوافع التي أدت الى تفعيل مشاريع الحكومة الالكترونية كانت كالتالي:

-التقدم الكبير في تقنيات الحاسب الالي وتطبيقاته وشبكات الاتصالات والانترنيت.

-انتشار الثقافة الالكترونية وزيادة وعي المواطنين نتيجة تحسين المستويات التعليمية والمعيشية.

-استخدام الدوائر الحكومية لأساليب عمل قديمة وتقليدية يترتب عليه تعقيد في أداء الأعمال وصعوبة انجازها.مما يؤدي الى تذمر المواطنين وتعطيل أعمالهم وتراجع رضاهم وزيادة الأعباء المادية والمعنوية وكل ذلك شكل وسائط ضغط على الحكومات لتقديم خدمات بشكل أفضل وذات جودة عالية والتخلص من أشكال البيروقراطية.[2]

ان اعتماد البيروقراطية كأسلوب عمل في الدوائر الحكومية يعتبر من أسباب تراجع الأداء،خاصة عندما تواجه الأعمال بين المستويات الادارية تعقيدات كثيرة.الأمر الذي يترتب عليه اطالة الوقت وضياعه في الانجاز وزيادة التكاليف وتراجع البناء التنظيمي.لذلك ومن أجل التغلب على المشكلات الادارية المعقدة فان الحكومة الالكترونية وأساليبها التقنية تقدم الحلول لمعظم هذه المشكلات.[3]

---

[1] الهادي،محمد محمد.الحكومة الإلكترونية كوسيلة للتنمية والإصلاح الإداري تمت الزيارة بتاريخ [27-2-2013] .[على الخط]متاح على الرابط .http://www.cybrarians.info/journal/noll/e/gov-html

[2] إيفانز،قلوريا.الحكومة الإلكترونية.القاهرة:دار الفاروق للنشر والتوزيع،2005.ص.36.

[3] اللوزي،موسى.التنظيم وإجراءات العمل.عمان:دار وائل للنشر والتوزيع،2002.ص.166.

4-متطلبات التحول الى الحكومة الالكترونية:

يتطلب التحول الى الحكومة الالكترونية توفر مجموعة من العناصر يمكن ايجازها فيما يلي:

-حل المشكلات القائمة في الواقع الحقيقي.وذلك قبل الانتقال الى البيئة الالكترونية ويعتبر هذا العنصر أول وأهم خطوة في التحول الى الحكومة الالكترونية،ولا يمكن بأي حال من الأحوال انجاح النظام الالكتروني في ظل المشاكل القائمة في النظام التقليدي.

-التخطيط للمشروع وإدارة فرق للعمل حيث يستوجب وضع خطط استراتيجية لتحقيق الأهداف المرجوة.وتقسيم فرق العمل حسب النشاطات الموكلة اليها مع الرقابة وتقييم الأعمال.

-توافر الرضا بالنسبة لأفراد القوى العاملة في الحكومة،وكذا قابلية المجتمع لفكرة التحول نحو الحكومة الالكترونية

-توافر التمويل الأساسي لكافة الجهات وأن يتم تسهيل تحقيق الاندماج والتكامل عبر مختلف الخطوط.

-توفير البنى التحتية المعلوماتية والاستراتيجيات الكفيلة بضمان الخصوصية والأمان لكل من يستخدم تطبيقات الحكومة الالكترونية،وهذا لن يأتي إلا بوجود شبكة اتصالات حديثة ولها القدرة على نقل المعلومات بسرعة كبيرة مع المحافظة على سلامة المعلومات وسريتها.

-الحصول على الأجهزة والبرامج الملائمة لأغراض توفير المعلومات وتقديم الخدمات بالاتصال المباشر(on line)في اطار الحكومة الالكترونية[1].

-البنية القانونية والتشريعات اللازمة لإنجاح مخطط الحكومة الالكترونية فلا بد من وجود قوانين تسرع العمل الالكتروحكومي،لأنه من غير المعقول نقل الخدمة الى الفضاء

[1] السالمي،علاء عبد الرزاق.المرجع السابق.ص.87.

الالكتروني دون اسنادها لأية تشريعات،وبالتالي فتهيئة بيئة قانونية لانجاز المعاملات الالكترونية أمر ضروري وحتمي حيث يجب على الحكومة أن تسن القوانين لحماية كافة أبعاد وأجزاء النظام الالكتروني وضمان اتمام عمليات امنة من أي اعتداءات أو أعمال جنائية.[1]

-ضمان تحقيق الأمن الالكتروني وما يتطلبه من استراتيجيات وتقنيات من أجل مقاومة مختلف الأخطار التي تفرزها البيئة الالكترونية،حيث يمثل الأمن الالكتروني أحد أكبر التحديات التي تواجهها الحكومات الالكترونية كما أن نجاح الحكومة الالكترونية،ويمكن عرض بعض أهم الأخطار التي يمكن مواجهتها في البيئة الالكترونية:

-الأخطار التقنية كعيوب التصميم والتشغيل ونشر الفيروسات الالكترونية والكوارث الطبيعية(الزلازل،الحرائق،الصواعق)مما يؤدي الى شلل مواقع الخدمات التشغيلية الالكترونية.

-خطر انتحال الشخصية الالكترونية.

-خطر مزودي البرمجيات والعتاد للدخول من أبواب مختلفة تتعدى الحدود الأمنية الموضوعة ولذلك لمعرفتهم بأنظمة البرامج التي زودوا بها الحكومة.

-خطر موظفي الحكومة الالكترونية(الذي لديه الحق في دخول الشبكة الالكترونية والإطلاع على الأنظمة)،والقيام بأعمال تخريبية تؤدي الى ايقاف الخدمة الالكترونية لتحقيق دوافع مادية أو نفسية بمجرد عدم الرضا عن وضعهم الوظيفي داخل الحكومة.[2]

5-إستراتيجية التحول الى الحكومة الالكترونية:

ان التفكير الطموح يتطلب وضع الاستراتيجية الواضحة والرؤيا المستقبلية لمشروع الحكومة الالكترونية،وأهدافه البعيدة الأجل،وتأتي بعدها البداية التي يمكن التحكم في كل متغيراتها.كونها بداية صغيرة ولكنها بأقل مخاطر ممكنة وأقل استثمار ممكن وأسرع وقت

---

[1] شنيقل، نزار. المرجع السابق.ص76.
[2] السامرائي،سلوى أمين.المرجع السابق.

لاضهار نتائج يمكن أن تبنى عليها،وبعد نجاح هذه البداية يكون التطوير والسريع نحو الأهداف الاستراتيجية.[1]

-تحديد الرؤيا والإستراتيجية والأهداف للمشروع الالكتروني:

حتى يمكن تحديد الرؤيا والإستراتيجية والأهداف للمشروع لابد من الاجابة عن الأسئلة الأتية:

مالمطلوب انجازه؟ولماذا؟ومن المستفيد؟وما هي احتياجات هذا المستفيد؟وما هو العائد من هذا المشروع على المستفيد؟وهل تحقق كل كل مطالب المستفيد أم لا؟

فمثلا:وماهو الهدف المطلوب الحكومة للتحول الى حكومة الكترونية ؟ ولأي الأبعاد والمستويات الالكترونية،سيتم تنفيذ هذا المشروع لتحويل الأداء الحكومي الى الكتروني)

ثم يأتي سؤال:من المسؤول؟وما هو مستوى المسؤولية والرعاية لهذا المشروع سياسيا؟وهل ستكون هناك لجنة اشرافية على المشروع من خبراء متخصصين في هذا المجال؟وما هي مجموعة العمل التنفيذية التي ستقوم بالتنفيذ؟[2]

وأخيرا تأتي طريقة التشغيل والتنفيذ عن طريق ورش عمل ووثائق تعبر عن الرؤيا والإستراتيجية.

خطة العمل:

وهنا تأتي مجموعة أخرى من الأسئلة مثل:

من سيقوم بتنفيذ وبناء المشروع؟وماهي الخطوات التنفيذية؟ومن المسؤول عن كل خطوة؟وما هي الاجراءات القانونية اللازم اتباعها لتأمين كل خطوة ومرحلة تنفيذية؟

---

[1] صديقي،محمد سامي.دراسة العائد والتكلفة لمشاريع الحكومة الإلكترونية[على الخط]متاح على الرابط: faculty.ksu.edu.sa/allhamad/sfile/egovernoment17pdf تمت الزيارة بتاريخ 12-02-2013

[2] العلوش،طارق.الطعامنة،محمد.الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي.القاهرة:المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2004.ص.35.

التنفيذ:

من الأفضل عند التنفيذ لمشاريع الحكومة الالكترونية من تجزئة الأهداف واختيار مراحل التنفيذ بالبدء بتنفيذ مرحلة تجريبية من المراحل للمشروع لدراسة محدداتها ونتائجها والاستفادة والبناء عليها للمشروع بأكمله.[1]

6- إستراتيجية الجزائر الإلكترونية:

عمدت الكثير من الدول إلى وضع إستراتيجيات تمكنها من مواجهة المتطلبات الجديدة التي يفرضها التطور المذهل لتكنولوجيات المعلومات و الإتصال، التي أصبحت تفرض صيغ و طرق جديدة للتعامل البشري و الإداري والإقتصادي، سواء على المستوى القطري أو المحلي، أو على المستوى الإقليمي و الدولي، ضمن فضاءات إفتراضية تشابكية واسعة النطاق. وتتجلى هذه الإستراتيجيات في مشاريع الحكومات الإلكترونية على غرار إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية 2013" (e-algérie 2013). فقد أقر التقرير المعرف بإستراتيجية الجزائر الإلكترونية بأن المعركة ارقمية و تدعيم الرأسمال البشري يشكلان أساسا للرهانات التي التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و عاملا رئيسيا لتحضير البلاد لمواجهة تحديات العولمة، حيث أنه من غير الممكن تصور إمكانية عصرنة الإقتصاد دون التحكم السريع في النظام الرقمي من طرف محتلف الفاعلين الإقتصاديين والإجتماعيين (الإدارات و الشركات و المواطنين) و دون تبني مقاربة ناجعة و فعالة لتنمية الرأسمال الفكري الذي تكمن قوامه الرئيسية في الإستثمار والبحث-التطوير و الإبتكار و في التربية-التكوين[2].

و تندرج إستراتيجية الجزائر الإلكترونية ضمن الرؤية الرامية إلى بروز مجتمع العلم و المعرفة الجزائري، مع الأخذ بعين الإعتبار التحولات العميقة و السريعة التي يعيشها العالم. و تهدف هذه الإستراتيجية الخطة في سياق خطة عمل متناسقة و متكاملة إلى تعزيز أداء الإقتصاد الوطني و الشركات و الإدارة. كما أنها تسعى إلى تحسين قدرات التعليم و البحث

[1] صديقي،محمد سامي.المرجع السابق.
[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: اللجنة الإلكترونية. الجزائر الإلكترونية. ديسمبر 2008. ص.2.

و الإبتكار و إنشاء كوكبات صناعية في مجال تكنولوجيات الإعلام و الإتصال، و رفع جاذبية البلد و تحسين حياة المواطنين من خلال تشجيع نشر واستخدام هذه التكنولوجيات[1].

و تتمحور خطة العمل هذه حول ثلاثة عشر محورا رئيسيا، حيث تم إعداد قائمة جرد للوضع بالنسبة لكل محور مع تحديد الأهداف الرئيسية و الأهداف الخاصة المزمع تحقيقها على مدى السنوات الخمس من 2008 إلى 2013، و يمكن تلخيص هذه المحاور في النقاط الأساسية التالية:

1- تسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام و الإتصال في الإدارة العمومية، من خلال العمل على فك مركزية تسيير المعلومات أينما كان ذلك ممكنا و حيثما توفرت افضل المعارف، من أجل تحسين نوعية عملية صنع القرار. و في هذا السياق، تم وضع أهداف خاصة و أحيانا مشتركة لكل دائرة وزارية. و هي تخص الجوانب التالية:

- استكمال البنى الأساسية المعلوماتية.
- وضع نظم إعلام مندمجة.
- نشر تطبيقات قطاعية متميزة.
- تنمية الكفاءات البشرية.
- تطوير الخدمات الإلكترونية لفائدة المواطنين و الشركات و العمال و الإدارات الأخرى.

2- تسريع استعمال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في الشركات، حيث أضحى استعمال هذه التكنولوجيات أمرا ضروريا من أجل تحسين الأداء و رفع القدرة التنافسية لدى الشركات، و تمكينها من الإستفادة من الفرص التي تتيحها سوق أوسع و فائقة النشاط. كما أن ذلك يوفر مصادر دخل جديدة و يمكن من تحسين العلاقات مع الزبائن و الشركاء، و يساعد بشكل عام على تحقيق فاعلية أكبر بفضل استخدام نظم تسيير المعارف. و تندرج ضمن هذا المحور الأهداف الخاصة التالية:

- دعم تملك الإعلام و الاتصال من قبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

---
[1] المرجع السابق ص.7.

- تطوير تطبيقات لتحسين أداء الشركات.

– تطوير عرض خدمات إلكترونية من طرف الشركات.

3- تطوير الآليات و الإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الإستفادة من تجهيزات و شبكات تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، بهدف توسيع نطاق النفاذ لشبكة الإنترنت من طرف المواطنين، من أجل السماح لهم من الإستفادة من الخدمات العمومية الإلكترونية و من قاعدة المعارف و المعلومات التي تزخر بها هذه الشبكة. و قد تم تحديد الأهداف الخاصة التالية ضمن هذا المحور الرئيسي:

- إعادة بعث عملية "اسرتك" عن طريق توفير حواسيب شخصية و خطوط توصيل ذات التدفق السريع، مع توفير التكوين ومضامين متميزة لفائدة كل فئة من فئات المجتمع.

- الزيادة بقدر معتبر في عدد الفضاءات العمومية الجماعية و محلات الإنترنت و المنصات متعددة الوسائط، و الحظائر العمومية ودور العلم و الثقافة و غيرها من المرافق الأخرى.

- توسيع الخدمة العامة لتشمل النفاذ إلى الإنترنت.[1]

4- دفع تطوير الإقتصاد الرقمي، من خلال تهيئة الظروف المناسبة لتطوير صناعة تكنولوجيات الإعلام و الاتصال تطويرا مكثفا. حيث يتمحور الإقتصاد الرقمي في ثلاث مكونات أساسية و هي: البرمجيات، الخدمات و التجهيز. و يمكن تفريع هذا الهدف الرئيسي إلى أربعة أهداف خاصة كبرى، هي:

- مواصلة الحوار الوطني بين الحكومة و الشركات و الذي تمت مباشرته في إطار إعداد إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية".

- توفير كل الظروف الملائمة لتثمين الكفاءات العلمية و التقنية و الوطنية في مجال إنتاج البرمجيات و توفير الخدمات والتجهيزات.

- وضع إجراءات تحفيزية لإنتاج المضمون.

- توجيه النشاط الإقتصادي في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال نحو التصدير.

[1] المرجع السابق.ص.23.

5- تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع و الفائق السرعة، تكون مؤمنة و ذات خدمات عالية الجودة. و يتفرع هذا الهدف إلى أربعة أهداف خاصة، هي:

- تأهيل البنية التحتية الوطنية للاتصالات.
- تأمين الشبكات.
- نوعية خدمات الشبكات.

التسيير الفعال لإسم المطاق "dz".

6- تطوير الكفاءات البشرية، من خلال وضع إجراءات ملموسة في مجال التكوين و التأطير الجيد. و لتحقيق هذا الهدف، تم تحديد هدفين خاصين، هما:

- إعادة النظر في برامج التعليم العالي و التكوين المهني في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

- تلقين تكنولوجيات الإعلام و الاتصال لجميع الفئات الإجتماعية.

7- تدعيم البحث-التطوير و الإبتكار، من خلال تطوير المنتجات و الخدمات ذات القيمة المضافة من خلال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال عن طريق تعزيز النشاطات ذات العلاقة بالبحث و التطوير و الإبتكار[1].

8- ضبط مستوى الإطار القانوني الوطني،بخلق مناخ الثقة الرقمية من الناحية القانونية و التشريعية. حيث اتضح أن الترسانة القانونية الجزائرية لا تغطي كل المسائل القانونية المترتبة عن استخدام و تطوير وتشييد مجتمع المعلومات. و عليه، كان من الضروري ضبط مستوى الإطار القانوني تماشيا مع الممارسات و متطلبات مجتمع المعلومات، و مع أخذ بعين الإعتبار التجربة المعاشة و كل النقائص الملاحظة و الصعوبات المسجلة. و بالتالي، فإن الهدف الرئيسي يتمثل في تهيئة مناخ من الثقة يشجع على إقامة الحكومة الإلكترونية، و يتطلب هذا الهدف الرئيسي أهدافا خاصة تشمل أساسا تحديد إطار تشريعي

[1] المرجع السابق . ص.23.

و تنظيمي ملائم و مؤمن لكل المعاملات و المبادلات التي تتم ضمن سياق الحكومة الإكترونية.

9- الإعلام و الإتصال، إذ يتعلق الهدف الرئيسي لهذا المحور بدور تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في تحسين معيشة المواطن والتنمية الإجتماعية و الإقتصادية للبلد. و قد تم تحديد الأهداف الخاصة التالية:

- إعداد و تنفيذ مخطط اتصال حول مجتمع المعلومات في الجزائر.

- إقامة نسيج جمعوي كامتداد للمجهود الحكومي.

10- تثمين التعاون الدولي، من خلال العمل على تملك التكنولوجيات و المهارات و كذا تحسين صورة البلد. و يتفرع هذا الهدف الرئيسي إلى هدفينخاصين، هما:

- المشاركة الفعالة في الحوار و المبادرات الدولية.

- إقامة شراكات إستراتيجية بهدف تملك التكنولوجيات و المهارات.

11- آليات التقييم و المتابعة، من خلال مواكبة كل مراحل عملية إعداد و تنفيذ و تحقيق العمليات التي من شأنها السماح بتجسيد أهداف إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية".[1]

و يتمثل الهدف الرئيسي لهذا المحور في تحدي نظام مؤشرات متابعة و تقييم تسمح بقياس مدى تأثير تكنولوجيات الإعلام و الاتصال على التنمية الإقتصادية و الإجتماعية من جهة. و بإجراء تقييم دوري اتنفيذ المخطط الإستراتيجي "الجزائر الإلكترونية" من جهة أخرى. و يتشكل هذا الهدف الرئيسي من الهدفين الخاصين التااليين:

- إعداد الإطار التصوري لنظام مؤشرات نوعية.

- إعداد قائمة مؤشرات ملائمة.

12- إجراءات تنظيمية، من خلال وضع تنظيم مؤسساتي متناسق، يتمحور حول ثلاثة مستويات: التوجيه و التنسيق بين القطاعات و التنفيذ. و هو ما يمكن من التنفيذ الفعلي

[1] المرجع السابق.ص.46.

للمخطط الإستراتيجي "الجزائر الإلكترونية" بفضل تأطير فعال و متابعة دائمة و تنسيق منسجم بين مختلف الفاعلين المعنيين. و تتمثل الأهداف الخاصة لهذا المحور في:

- تدعيم الإنسجام و التنسيق وطنيا و بين القطاعات.

- تدعيم قدرات التدخل على مستوى القطاعات و الهيئات المتخصصة.

13- الموارد المالية، إذ يستلزم تنفيذ إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية" موارد مالية معتبرة لا يمكن توفيرها من مصدر واحد، و هو ما يتطلب استغلال جميع مصادر التمويل المتاحة استغلالا جيدا. و يحدد برناج الإسترتيجية ميزانية وفق المراحل التنفيذية المرتقبة خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2013. مع وضع آليات للضبط و التقييم المالي على مستوى كل مرحلة من مراحل تنفيذ الإستراتيجية[1].

7- بعض مجالات تطبيق استراتيجية الجزائر الالكترونية 2013:

ان الجزائر قامت بعدة خطوات نحو تطوير الادارة الالكترونية فقد قامت ببعث عدة مشاريع تندرج ضمن هذا الاطار العام لانجاح هذا الأسلوب على مستوى عدة قطاعات،نذكر من بينها:

7-1قطاع العدالة:

لقد شمل برنامج الحكومة الالكترونية في الجزائر مختلف القطاعات،بما فيها قطاع العدالة،حيث أولته الحكومة اهتماما كبيرا وجعلت من اصلاح العدالة أولوية وطنية للنهوض بالمؤسسة القضائية بامكانيات حديثة وأساليب عمل متطورة وأكثر نجاعة،من أجل جعل العدالة في متناول المواطنين.ومن بين أهم الانجازات المحققة في عملية تحديث وسائل عمل مرفق القضاء والتي تم تعميمها على مستوى الجهات القضائية عبر الوطن مايلي:

-انجاز أرضية للأنترنيت:تسمح بالدخول الى عالم الأنترنيت ذي نوعية رفيعة خاصة بالقطاع تلبي الأهداف الخاصة بالادارة والهيئات القضائية وكل مؤسسة معينة،وتسمح له

[1] المرجع السابق ص.48.

بانشاء وتسيير ذاتي لاتصالاته الاكترونية ويسهل الوصول الى المعلومة لكل موظفي العدالة.

-استحداث موقع الكتروني:عبارة عن وسيلة في خدمة المواطن للاطلاع على المعلومات ذات الصلة بالقانون والعدالة كما له نافذة مفتوحة على العالم للتعريف بالقانون والعدالة الجزائرية،فهو يحتوي على معلومات متنوعة حول تنظيم قطاع العدالة ومهامه،كذلك الأحداث القانونية والقضائية الأساسية.[1]

بالاضافة الى هاته الانجازات المحققة في عملية تحديث مرفق القضاء هناك أيضا سلسلة من المشاريع المستقبلية لعصرنة العدالة وتخص الأعمال الأساسية المرتبطة بالمواطن نذكر منها:

-ترقيم الأرشيف القضائي:

يهدف هذا المشروع الى تحسين ظروف حفظ الأرشيف القضائي وتسييره،من خلال الاستعانة بالاليات الحديثة التي تضمن في نفس الوقت حماية أكبر ضد تلف وضياع الوثائق،وكذا جعل عمليات البعث والاسترجاع تتم بسرعة وفعالية،وكذلك تمكين مصلحة الأرشيف من أداء خدماتها العمومية على أحسن وجه بالدرجة الأولى اتجاه المواطن ومساعدته في الحصول على الوثيقة أو استكمال ملف اداري.

2-7قطاع الداخلية والجماعات المحلية:

تركز استراتيجية الجزائر الالكترونية على ضمان الفعالية في تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين،وأن تكون متاحة للجميع ،ومن هذا المنطلق أخذت وزارة الداخلية والجماعات المحلية على عاتقها عملية تقنين الخدمات الالكترونية بإطلاق ورشة كبرى لعصرنة الادارة المركزية والجماعات المحلية وذلك بالوضع التدريجي لنظام التعريف المؤمن،والذي يرتكز على محورين أساسيين وهما:

-اطلاق بطاقة التعريف الوطنية البيومترية والالكترونية.

[1]موقع الويب الخاص بوزارة العدل[على الخط]متاح على الرابط www.justice.dz

-اطلاق جواز السفر الالكتروني والبيومتري.

وتعد بطاقة التعريف البيومترية والالكترونية وثيقة مؤمنة تماما وذات شكل أكثر مرونة طبقا لأخر التطورات التكنولوجية في العالم،حيث تحتوي بالأخص على شريحة الكترونية وصورة رقمية،ستضمن للمواطنين الاتمام السريع لمختلف الاجراءات اليومية بسبب ثقتها واستخداماتها المتنوعة في اطار الربط البيني بين القطاعات الأخرى.

وفيما يتعلق بجواز السفرالاكتروني والبيومتري،والذي يعد وثيقة هوية وسفر مؤمنة قابلة للقراءة اليا وتحتوي بصفة خاصة على صورة رقمية وشريحة الكترونية فهو مطابقا للمعايير المملاة من طرف المنظمة الدولية للطيران المدني[1]،ويعتبر هذا التغيير الذي أقرته وزارة الداخلية والجماعات المحلية نقلة نوعية في مسارها المهني،والذي من شأنه أن يحقق تقليصا كبيرا في أوقات انجاز المعاملات والتسليم مقابل تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين،وتقليل التراكم الورقي بإحلال الوثائق الالكترونية بديلا عن الوثائق الورقية.

[1] موقع الويب الخاص بقطاع الداخلية والجماعات المحلية.

خلاصة الفصل:

إن تطبيق إستراتيجية الجزائر الإلكترونية يستلزم إحداث نقلة نوعية في تغيير أساليب العمل التقليدية، وإعادة هندسة الإجراءات لأن تطبيقها ليس بالشيء الهين، إذ يتطلب التعاون بين كل القطاعات والأجهزة الحكومية، وهذا التغيير سوف يتم تطبيقه على درجات ومراحل مدروسة وفق أسس علمية وخطط. مع توفير البنى التحتية اللازمة من تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، وأيضا الأسس القانونية اللازمة لنجاح التعاملات الحكومية الإلكترونية دون أية عوائق.

الفصل الثالث:

دور المهنة الأرشيفية في ظل إستراتيجية الجزائر الإلكترونية

تمهيد:

إن إستراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013 تهدف إلى عصرنة كل القطاعات والأجهزة الحكومية، وبالحديث عن قطاع الأرشيف فإننا نجده ليس بمنأى عن كل هاته التطورات والمستجدات. نظرا للدور الذي يلعبه في التحول من العمل في البيئة التقليدية إلى العمل في البيئة الإلكترونية من خلال معالجة الأرشيف الإلكتروني، وسنتطرق في هذا الفصل إلى دور المهنة الأرشيفية في ظل إستراتيجية الجزائر الإلكترونية من خلال التعرف على ماهية الأرشيف الإلكتروني وتحديات حفظه على المدى البعيد.

1- تعريف المهنة الأرشيفية:

تعرف المهنة بصفة عامة على أنها"ميزة امتلاك أسلوب فكري معين مكتسب بالتدريب الخاص والذي بالإمكان تطبيقه في كل ناحية من نواحي الحياة المختلفة"[1]

أما المهنة الأرشيفية فهي"تلك الحرفة التي يقوم بها الأرشيفي من خلال تطبيق مكتسباته ومعارفه النظرية،التي تلقاها عند التكوين في الواقع أثناء ممارسته للمهنة في الميدان وهذه الممارسة ماهي إلا فن مستند على تلك الخبرة، حيث أن كل ميزاتها وهويتها الخاصة بها."[2]

والأرشيفي هو "الشخص التي توكل اليه مهمة تسيير الأرشيف القديم والحديث اللذان يتكونان من الوثائق الأصلية(مخطوطات،مطبوعات،وسائط سمعية بصرية أو الرقمية)التي يكون مصدرها مؤسسات حكومية، حفظ مجموعة محلية، شركات، عائلات أو أفراد،فبالعمليات التي يقوم بها من جمع وجرد وحفظ وإعلام للأرشيف يساهم الأرشيفي في تكوين وتثمين التراث الوطني وتقديم المادة المعلوماتية الأولية اللازمة للمؤرخين والباحثين على الوثائق النادرة،كما يقوم باستقبال جمهور المستفيدين ويساعدهم على الاستفادة القصوى من المعلومات التي يحتويها الأرشيف وذلك من خلال اعداده لأدوات البحث المتنوعة."[3]

[1] الشامي،محمد أحمد.المعجم البنهاوي الموسوعي في مصطلحات المكتبات والمعلومات:انجليزي،عربي.الرياض:دار المريخ،1988.ص.87.

[2] الزهري،سعد.الشراكة بين المكتبيين والأرشيفيين:وقائع المؤتمر السابع عشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات،2006.ص328.

[3] Group de travail prisme basse-courier/le métier d'artiste(En ligne)disponible :http://www.info/métier/fich-métier.php.page consultée le 23/01/2013.

2-تأثير الحكومة الإلكترونية على الأرشيف:

إن الإنتقال إلى حكومة إلكترونية معناه الإنتقال من العالم الورقي إلى العالم الرقمي أي من العالم المادي إلى العالم اللامادي،فمصالح الأرشيف التي إعتادت التعامل مع السجلات، الخرائط،الملفات،الرسومات وحتى الأرشيف السمعي البصري سوف يصبح غير مادي وعليه فمركز الوثائق والبحوث بديوان رئيس الدولة من جهته يطمح إلى تقديم خدماته للباحثين عبر العالم بنشر سبعة ملايين وثيقة تاريخية في Internet بعد التصوير الرقمي، وهذا العمل الجبار يعتبر الأول من نوعه على المستوى العربي بل حتى على المستوى الدولي كما شرعت الحكومة البريطانية بتحديد سياسة للوصول إلى الحكومة الإلكترونية ، وكلفت مؤسسة الأرشيف الوطني البريطاني بمتابعة العملية وبتوفير المقاييس لإدارة الأرشيف الإلكتروني على مستوى كل مؤسسات الدولة،وقسم العمل إلى أربعة أقسام لتنفيذ هذه المهمة:

1- قسم سياسة الأرشيف الإلكتروني؛ 2- قسم إدارة الأرشيف الإلكتروني المنتج منذ 30 سنة؛ 3- قسم التصوير الرقمي للأرشيف؛ 4- قسم إتاحة الأرشيف الإلكتروني عبر شبكة Internet[1]

وبصفة عامة، أسست المجموعة الأوروبية هيئة لتوحيد الجهود في مجال تطوير الأرشيف الإلكتروني لحماية التراث الثقافي "

3- تعريف الأرشيف الالكتروني:

"هو شيء إلكتروني وليس مادي(لا حجم له ولا وزن)تشكل بواسطة الحاسوب.يمكن أن يكون وثيقة نصية ، خريطة، صورة،ملف صوتي،مجموعة من المعطيات المنظمة في شكل ملف كالنصوص الإلكترونية.كما يجب التذكير المكتوب الالكتروني هو كل مقابل لشكل ورقي أستعمل الحاسوب في إنتاجه.وعليه،فان الوثيقة الالكترونية تمكن من فصل خصائص الوثيقة التقليدية من حيث طريقة تقديمها(الشكل الخارجي)،ومحتواها(المعلومات التي تضمها،والبيانات الوصفية المرفقة بها)،وكذا هيكلتها(تنظيم المعلومات)وهذا يمكن من الإستغلال المستقل لكل هذه الجوانب كل على حدا"[2]

[1] Direction des archives de France .les archives éléctronique manuel pratique.la documentation, francaise ,2002.103p.

[2] صبحي،حازم حسين.الأرشيف الرقمي:الان وليس غدا.-ط1.القاهرة:المكتبة الأكاديمية،2007.ص.31.

4- أنواع الأرشيف الالكتروني:

للوثيقة الالكترونية ثلاثة أوجه مختلفة أو بالأحرى ثلاث كيفيات أو طرق لإنتاجها،وهي كما يلي:

1-4 الوثيقة الالكترونية المنشأ:

هي الوثيقة التي تنشأ مباشرة باستخدام الحاسب الالي والتي لا تحتوي الى على عناصر يسيرها برنامج التشغيل الذي أنشأها،سواء كانت نصية أو صور.

2-4 الوثيقة المرقمنة:

يمكن إجراء عملية الرقمنة انطلاقا من أي وسيط كان،ولكن في أغلب الأحيان الوثيقة المرقمنة هي في الأصل وثيقة ورقية(أو صورة أو فيلم أو...الخ)وتتم الرقمنة بواسطة الماسحات الضوئية أو الكاميرات الرقمية...هذه الأخيرة تقوم بتحويل الصورة الورقية الى مجموع نقاط جد متناهية الصغر،كل وحدة منها تدعى بيكسال pixel وهي مشفرة في النظام الثنائي(0 أو 1)في جهاز الحاسوب.

3-4الوثيقة المختلطة:

الوثيقة التي تمزج بين النوعين السابقين،قد تكون على سبيل المثال وثيقة نصية منشأة باستخدام الحاسب الآلي والتي يمكن أن ندمج بها صورا رقمية،كأن تقوم بكتابة بيان سيرتك الذاتية باستخدام معالج النصوص،ثم يقوم برقمنة صورتك الشمسية أي تحويلها الى شكل إلكتروني ليدمج مع الملف النصي المنشأ،وينتج عنه وثيقة مختلطة اعتمدت على طريقة الإدخال باستخدام لوحة المفاتيح لجهاز الحاسب الآلي وأسلوب الرقمنة ليدمج الملفين الإلكترونيين في ملف واحد،وذلك بطبيعة الحال لتثمين المحتوى المعلوماتي للوثيقة.[1]

[1] شروق ،العلوي.الأرشيف الإلكتروني وأهميته لمؤسسات المعلومات.مقال متاح على الرابط http://www.infovive.com تمت الزيارة يوم 18-02-2013.

5-أشكال الأرشيف الالكتروني:

الشكل الأول:هو مايكون متواجدا داخل القرص الصلب للحاسوب ويمكن معاينته عبر شاشة الحاسوب أو إستخراجه بطباعته على الورق،نسخه على وسائط تخزين خارجية أو الحصول عليه مباشرة على الخط في حالة وجود شبكات أو موقعا على الأنترنيت.

الشكل الثاني:ويكون مخزنا على وسائط التخزين الخارجية مثل الأقراص المغناطيسية والأقراص الضوئية،أصبع التخزين الخارجي...الخ.

6-خصائص الأرشيف الإلكتروني:

-الخاصية الأولى:عدم إرتباطه بالحجم،الوزن،فحجمه يقدر بالواحد والصفر(1،0)أي بالبايت،الكيلوبايت،الميغابايت،الجيغابايت،البيترابايت.

-الخاصية الثانية:وتتمثل في إمكانية توزيعه،إتاحته،وتحميله عن طريق الشبكات عن بعد ولا يستلزم التنقل إلى مركز الأرشيف.

-الخاصية الثالثة:إمكانية التحكم فيه والحصول عليه والشكل الذي تريده.

-الخاصية الرابعة:وقت الإتاحة على الشبكات والأنترنيت غير محدود ليلا ونهارا على مدار أيام السنة،وهذه من أكبر الخاصيات التي يمتاز بها الأرشيف الإلكتروني.

-الخاصية الخامسة:يمكن الإطلاع عليه من طرف عدد كبير من المستفيدين عبر أماكن مختلفة(البيت،العمل،الدراسة)،والإستفادة من نفس المعطيات في وقت واحد.[1]

[1] صباح،محمد كلو.تقييم مواقع مراكز الأرشيف العربية على شبكة الأنترنيت:دراسة بيومترية تمت الزيارة يوم[5-3-2013].[على الخط]متاح على الرابط httpM//sgdcds.org/pro.shtml.

8- مراحل معالجة الأرشيف الإلكتروني:

تشمل جملة من المراحل يمكن إختصارها فيما يلي:

8-1اقتناء الأرشيف الإلكتروني:وهي أولى مراحل معالجة الأرشيف الإلكتروني،وتتم بثلاث طرق:

-اقتناء مباشر للوثائق الإلكترونية،وهذا يتم إدخالها مباشرة في الحاسوب بلوحة المفاتيح.أي أن الأرشيف هنا يكون أرشيفا إلكترونيا من حيث النشأة.

-ترجمة محتوى الوثائق إلى النظام الثنائي(1،0)،وذلك برقمنتها باستخدام تقنية المسح،أي أن الأرشيف هنا يكون أرشيفا مرقمنا.

-مجموعة أو تركيبة من الوثائق على الشكل الرقمي مثل ملفات(spool) أو صور الفيديو أو التسجيلات الرقيمة...الخ.[1]

8-2الفهرسة والتكشيف:وهي مرحلة تتعلق بإدخال البيانات للوثائق الإلكترونية عبر قاعدة البيانات المنجزة،وهي عملية فهرسة مادية ووصفية وتكشيف للوثائق،ويتم الإعتماد على مواصفات ومعايير محددة للغرض،أو بالإعتماد على منظومات مختصة(برمجيات).

8-3الحفظ والتخزين:تتم مرحلة حفظ وخزن الوثائق في وسائط ودعائم مختلفة منها القرص الصلب للحاسوب نفسه،ومنها الأقراص الممغنطة والمدمجة،المكتبة الضوئية...،وكذلك في النظم المركزية وهي طريقة الحفظ الإحتياطي مع إعداد نسخ أمان على الأقراص الضوئية.[2]

-متطلبات الحفظ الإلكتروني للوثيقة الأرشيفية:وتتم هذه العملية بتوفير ما يلي:

-توفير وسائط التخزين مع قرص صلب داخليا إلى الأقراص الضوئية خارجيا.

---

[1] بن السبتي،عبد المالك.التسيير الإلكتروني للوثائق والمعلومات:مجلة المكتبات والمعلومات:المجلد الثاني،العدد الأول ديسمبر 2003.ص.14.

[2] بوسمغون إبراهيم.تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في مجال الأرشيف:أرشيف ولاية قسنطينة نموذجا.ماجيستر:علم المكتبات:قسنطينة،2009.ص.82.

-تنظيم عملية التخزين في قواعد بيانات تسهل فيما بعد عملية إسترجاع المعطيات.

-تحديد مدة التخزين للوسائط المختلفة.[1]

9- سياسة حفظ الأرشيف الإلكتروني:

يجب تكوين فريق تفكير وعمل يشمل كل المتعاملين المعنيين بإدارة الأرشيف الإلكتروني: الإدارة المنتجة للأرشيف الإلكتروني، و قسم تكنولوجيا المعلومات (IT)، و قسم الأرشيف المعني بالحفظ في المدى الطويل. يحدد كل عضو من المتعاملين الثلاثة المقاييس الخاصة بمجاله، ويطرح انشغالاته للأطراف الأخرى:

- تقوم الإدارة بوضع القائمة الشاملة للأرشيف الإلكتروني المنتج من قبلها، وبتحديد مدة الحفظ للبيانات حسب حاجياتها؛

- يتدخل قسم الأرشيف لتحديد الأرشيف الإلكتروني الذي يجب حفظه في المدى الطويل (بل دائماً) حسب تعليمات الأرشيف الوطني، وطرح المشاكل المتعلقة بطرق الحفظ لضمان حماية البيانات الإلكترونية؛

- يقترح قسم تكنولوجيا المعلومات (IT) أنواع البرامج والأجهزة والدعامات التي يمكن استخدامها في المعاملة اليومية، ثم للحفظ في المدى الطويل.

سوف ينبثق من هذا الفريق المتكامل سياسة لإدارة الأرشيف الإلكتروني على مستوى المؤسسة المعنية، وتبقى تلك السياسة قابلة للإثراء حسب التطبيق في الميدان وحسب التطور التكنولوجي، لأنه "من غير الممكن الاستفادة من البلورة السحرية لقراءة المستقبل التكنولوجي!"

لذا يجب تحديد سياسة تعتمد على أفضل الدعامات الموجودة في الوقت الحالي والتي تضمن حفظ الأرشيف الإلكتروني لمدة عشر سنوات ، مع العلم بأن بعد هذه المدة يفترض اللجوء إلى حلول تكنولوجية أخرى حسب التطور التكنولوجي.

سوف ترتكز السياسة الخاصة بحفظ الأرشيف الإلكتروني في المدى الطويل على العناصر التالية:

-التطور السريع لبرامج الأرشفة ووسائط الأرشيف الإلكتروني والتي لا يمكن ملاحقتها مما يؤكد على ضرورة إيجاد سياسة واضحة لإدارته وتوفير وسائط وأجهزة لإسترجاعه؛

-إمكانية تعرض المواد الأرشيفية للسرقة،والتلاعب والتحريف؛

---

[1] بجاجة، عبد الكريم. تحديد سياسة لحفظ الأرشيف الإلكتروني على المدى البعيد.cybrarian journal.2006.[11-03-2013].[على الخط http ://www.cybrarians info/journal.archive.htm

-تعرض جهاز الحاسوب لأي حادث مثل الأعطال أو الصدمات الكهربائية قد يؤثر على البيانات المحفوظة في هذا الأرشيف كليا أو جزئيا مما يكون له تأثير بالغ على العمل بشكل كلي.

ولعلاج هذه السلبيات كان لابد من تحديد سياسة لإدارة الأرشيف الإلكتروني.

-إستغلال كل الدعامات الإلكترونية الممكنة(بتعدد أشكالها)لضمان الحصول على البيانات الإلكترونية إذا ضاعت في شكل من الأشكال؛
وفي هذا النطاق يجب تخزين الأرشيف في أقراص(CDR) الأكثر جودة،وفي القرص الصلبHpp،وفي الجهاز المركزيserveur ؛مع تحويل يومي (back up)خارج الجهاز(off site)

-وكل هذه الإجراءات لم تضمن حفظ الأرشيف الإلكتروني في المدى الطويل إذا لم تقوم المؤسسة بعملية هجرة البيانات(periodical migration) مرة كل خمس سنوات؛

-يجب القيام بتجديد (refreching)وبهجرة البيانات من شكل إلى أخر قبل ضياع المعلومات،وتتطلب هذه العملية إدماج قضية الأجهزة والبرامج في سياسة هجرة البيانات الإلكترونية؛

-من هذا المنطلق يجب تحديد خطة لإختيار البيانات الإلكترونية ولتجديدها وإعادة شكلها عند تغيير الأجهزة(hardware) والبرامج(software) [1]

[1]بجاجة، عبد الكريم. المرجع السابق.

خلاصة الفصل:

في الأخير نخلص إلى القول أن التعامل مع الأرشيف الإلكتروني وحفظه يواجه عدة تحديات تكمن فيما يلي:

-تحدي تكنولوجي:تتمثل أبر قضاياه في التقادم التكنولوجي، هشاشة وسائط التخزين، الفجوة الرقمية ،وتعدد المعايير.

-تحدي قانوني:نظرا لأهمية تأمين وحماية الوثائق الإلكترونية مهما كان نوعها، وشكلها. لابد أن تضع في الإعتبار عدة تحديات قانونية متمثلة في موثوقية وأصالة الوثيقة، الحفاظ على سرية المعلومات، وحقوق الإطلاع.

-تحدي إقتصادي:تتمثل أبرز قضاياه في تكاليف التكنولوجيا، تكاليف الخبرة والتكوين، والإستعانة بمصادر خارجية.

-تحدي مهني:يتمثل هذا التحدي في المهنة في حد ذاتها من خلال التطورات والمستجدات التي تطرأ عليها بشكل مستمر.

الفصل الرابع:

إستعداد مركز الأرشيف الوطني لتحديات الأرشيف الإلكنروني في ظل إستراتيجية الجزائر الإلكترونية

1-التعريف بمركز الأرشيف الوطني:

يقع مركز الأرشيف الوطني في المرتفعات الشرقية بالعاصمة بشارع حسان بن نعمان حي البساتين التي تبعد ب 15 كلم عن وسط العاصمة، وتحديدا ببلدية **بئر خادم.** البناية تحفة فنية، تعكس الهندسة المعمارية العربية الإسلامية الأصيلة من تصميم المهندس المعماري المرحوم **عبد الرحمان بوشامة** ، تعتبر من أهم الإنجازات الوطنية الكبرى للجزائر المستقلة. تم تدشينها من طرف رئيس الجمهورية السيد "الشاذلي بن جديد" بتاريخ 03 أفريل 1989.

قانون رقم 88-09 المؤرخ في 07 جمادى الثاني 1408 الموافق لـ 26جانفي 1988 و المتعلق بالأرشيف الوطني.

مرسوم رقم 87-11 المؤرخ في 06 جمادى الأول عام 1407 الموافق لـ 06جانفي 1987 المتضمن إنشاء مركز المحفوظات الوطنية. – المعدل بالمرسوم رقم 88-47 المؤرخ في 12 رجب عام 1408 الموافق لـ 01 مارس1988 المتضمن إنشاء مركز المحفوظات الوطنية

تحتوي البناية على فضاءات مفتوحة للجمهور:

-قاعة المطالعة للنظام الداخلي.

-قاعة للمحاضرات تتسع ل150 مقعد، وقاعة للمعارض.

بالإضافة إلى ورشات(الميكروفيلم، الترميم والتجليد، مخبر الصور)

تتكون البناية من 09 طوابق،تضم 64 مخزن، بسعة تخزين تقدر ب70 كلم خطي.

2-تفريغ أسئلة الإستبيان وتحليلها:

س1-ماهي الوسائل المستخدمة في المركز؟		
الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية من مجموع الإجابات
الحواسيب	19	20
البرمجيات	19	20
قواعد البيانات	19	20
أنترانات	19	20
أنترنيت	19	20
وسائل أخرى	00	00
المجموع	95	100

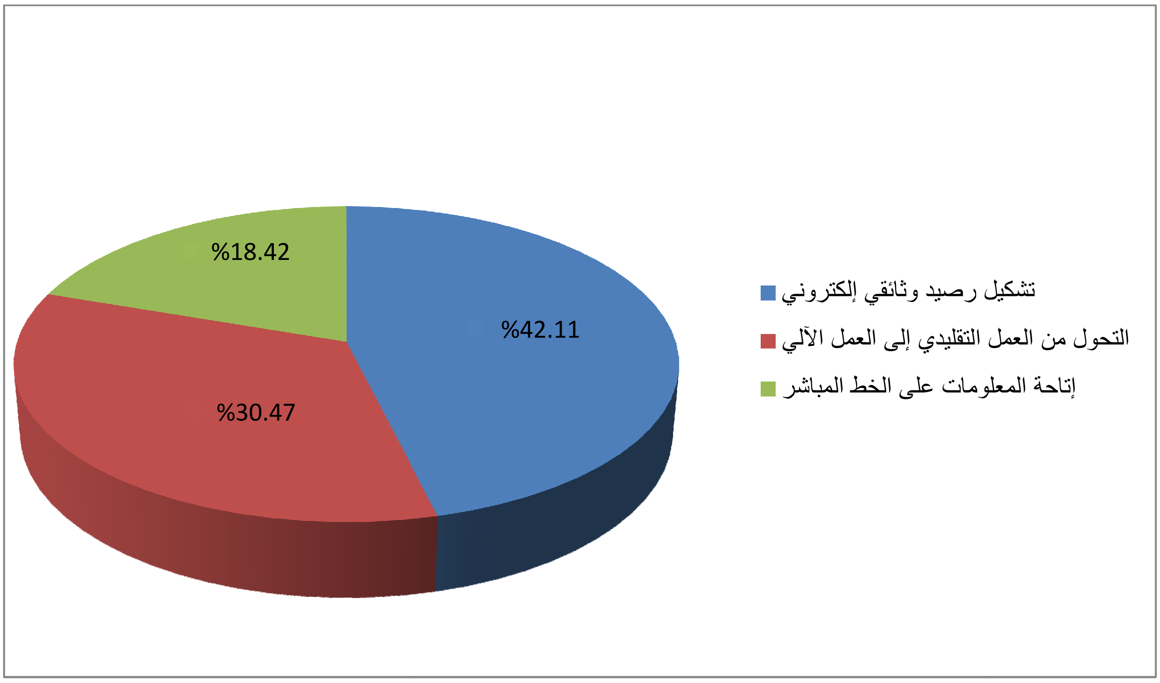
جدول رقم (03)يبين الوسائل المستخدمة في المركز

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (03) الموضح أعلاه أن هناك إجماع من طرف أفراد العينة بنسبة 100% على وجود الوسائل التكنولوجية في المركز .حيث كانت نسبة 20 من مجموع الإجابات أقرت بوجود الحواسيب ونفس النسبة تكررت في وجود البرمجيات ،قواعد البيانات، أنترانات، أنترنيت، وهذا مؤشر على أن مركز الأرشيف الوطني يتوفر ويستخدم وسائل تكنولوجية متنوعة، وهذا راجع لما لها من فوائد عديدة، حيث أنها تسهل على العاملين القيام بمختلف المهام والأنشطة، بالإضافة إلى تقديم خدمات إلكترونية للمستفيدين عبر شبكة الأنترنيت ولمعرفة معنى إستخدام تكنولوجيا المعلومات في المركز قمنا بطرح السؤال الموالي:

س2-هل تعتبرون أن إستخدام تكنولوجيا المعلومات في المركز هو؟			
الإجابات	التكرارات	النسبةمن مجموع الإجابات	النسبة من مجموع العينة
التحول من العمل التقليدي إلى العمل الآلي.	15	39.47	78.94
إتاحة المعلومات على الخط المباشر.	07	18.42	36.84
تشكيل رصيد وثائقي إلكتروني.	16	42.11	84.21
المجموع	38	100	

جدول رقم(04)يوضح معنى إستخدام تكنولوجيا المعلومات في المركز.

الملاحظ من الجدول رقم (04) أن نسبة 42.11 %من مجموع الإجابات وهي توازي نسبة 84.21 %من مجموع أفراد العينة ،يعتبرون أن إستخدام تكنولوجيا المعلومات في المركز. تعني تشكيل رصيد وثائقي إلكتروني . كون أن الوثائق الأرشيفية هي المكون الأساسي للمركز بالإضافة للمتغيرات الحاصلة في العالم، حيث أصبحت المعلومات الإلكترونية الأكثر إستخداما في كافة المجالات، ويليها التحول من العمل التقليدي إلى العمل الآلي بنسبة 39.47 %من مجموع الإجابات وتمثل 78.94 %من مجموع أفراد العينة ويعني إدخال أو إستخدام أجهزة الإعلام الألي في النشاطات و الخدمات التي يقدمها المركز، أما إتاحة المعلومات على الخط المباشر فكانت في المرتبة الثالثة بنسبة 18.42 %من مجموع الإجابات وتوازي نسبة 36.84 %من مجموع أفراد العينة هذا كون أن الأقلية يرغبون في نقل المركز إلى فضاء إفتراضي يسمح بتقديم وتوفير المعلومات لأكبر عدد من المستفيدين في آن واحد، والشكل الموالي يبين معنى إستخدام تكنولوجيا المعلومات في المركز. ولمعرفة مدى إستخدام تكنولوجيا المعلومات في تأدية النشاطات بالمركز طرحنا السؤال التالي:



شكل بياني رقم(01)يبين معنى إستخدام تكنولوجيا المعلومات في المركز.

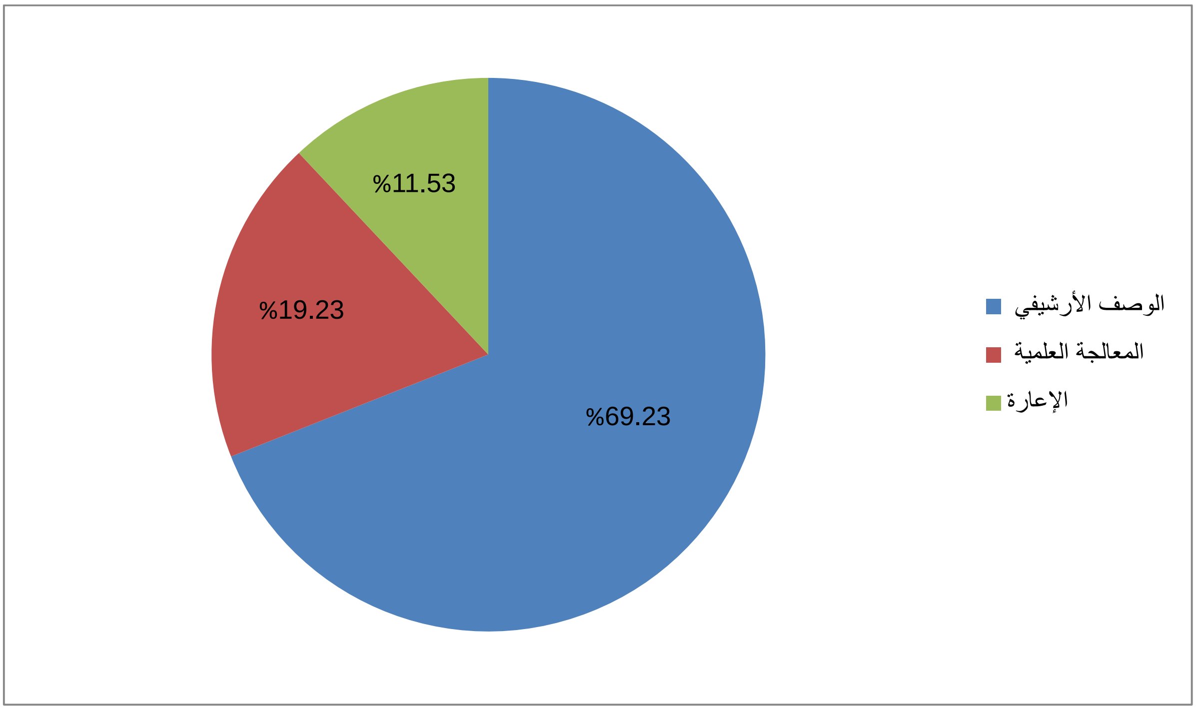
س3- هل تعتمدون في تأدية نشاطاتكم في مركز الأرشيف الوطني على تكنولوجيا المعلومات؟حيث كانت إجابات المبحوثين أنهم يعتمدون على تكنولوجيا المعلومات في تأدية نشاطاتهم في مركز الأرشيف الوطني،وهذا ما تؤكده النسبة المقدرة ب100% ،ويمكن إرجاع ذلك إلى كون تكنولوجيا المعلومات تلعب دور كبير في تسهيل وتقديم خدمات أرشيفية متميزة ودقيقة ترفع من كفاءة العمل والأداء المهني،ولمعرفة النشاطات المعنية بتطبيق تكنولوجيا المعلومات قمنا بطرح السؤال التالي:

س4-ما هي النشاطات المعنية بتطبيق تكنولوجيا المعلومات في المركز؟			
الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية من مجموع الإجابات	النسبة المئوية من مجموع أفراد العينة
المعالجة العلمية للأرشيف	05	19.23	26.31
الوصف الأرشيفي	18	69.23	94.73
الإعارة	03	11.53	15.78
نشاطات أخرى	00	00	00
المجموع	26	100	

جدول رقم(05)يبين النشاطات المعنية بتطبيق تكنولوجيا المعلومات في المركز.

يتضح لنا من خلال الجدول رقم(05) أن الأرشفيون يستخدمون تكنولوجيا المعلومات في الوصف الأرشيفي بدرجة كبيرة ،وهذا ما تبينه نسبة 69.23% من مجموع الإجابات والتي توازي نسبة 94.73%،وهذا راجع لكون أن هذه العملية من أهم العمليات الفنية،وتعتبر المرأة العاكسة لمحتوى الأرصدة الأرشيفية،وأيضا لإعتمادهم على معيار ISAD(G) للوثائق الورقية،ومعيار EAD بالنسبة للوثائق الإلكترونية ،وتأتي في المرتبة الثانية المعالجة العلمية بنسبة 19.23% من مجموع الإجابات،والتي تقابل نسبة 26.31% من مجموع أفراد العينة ورغم أهمية هذه العملية إلا أنها تستخدم تكنولوجيا المعلومات بنسبة متوسطة جدا.أما

بالنسبة لعملية الإعارة فإن المركز مازال يستخدم هذه العملية بالطرق التقليدية وهذا ماتبينه النسبة الضئيلة المقدرة ب11.53.



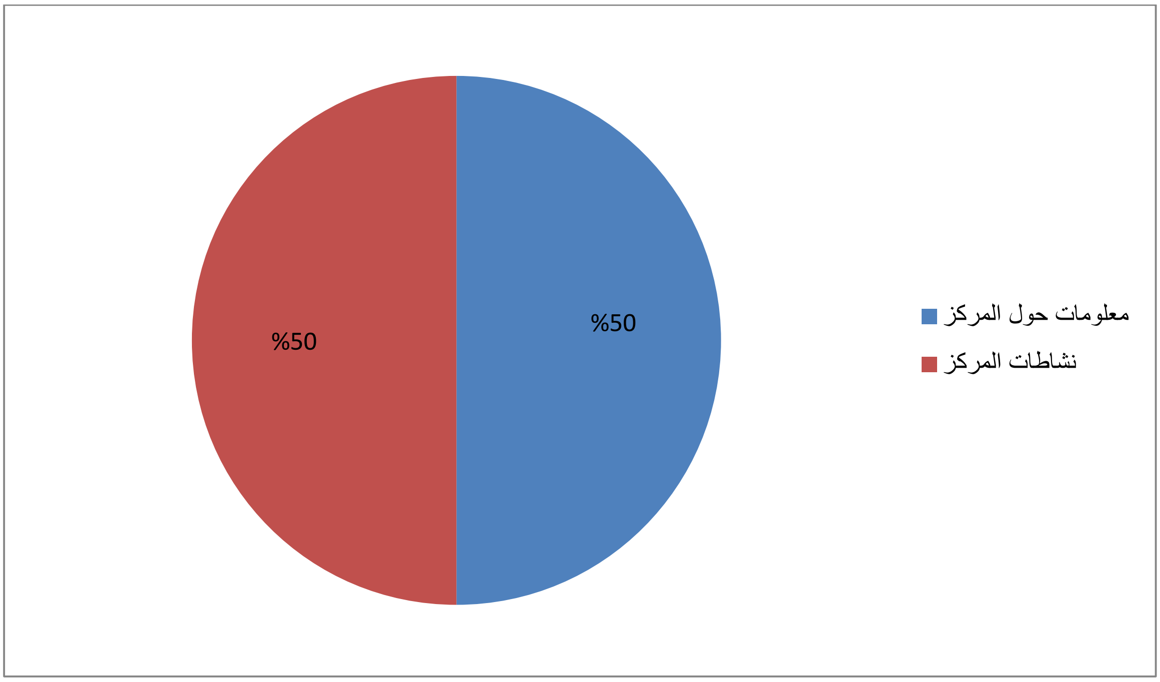
شكل رقم(02)يوضح النشاطات المعنية باستخدام تكنولوجيا المعلومات في المركز

س5- ماهي طبيعة المعلومات المتاحة عبر موقعكم في شبكة الأنترنيت؟

الإجابات	التكرارات	النسبة من مجموع الإجابات
معلومات حول المركز	19	50
وسائل البحث	00	00
نشاطات المركز	19	50
معلومات أخرى	00	00
المجموع	38	100

جدول رقم (06)يبين طبيعة المعلومات المتاحة عبر شبكة الأنترنيت

تبين النتائج المحصل عليها من الجدول رقم (06) أن نسبة 50 %من مجموع الإجابات بأن الموقع الإلكتروني الخاص بمركز الأرشيف الوطني يتيح معلومات عامة حول المركز،وتشمل النظام الداخلي للمركز،المصالح المتواجدة على مستوى المركز،وظائفها،الهيكل التنظيمي،التعريف برصيد المركز،وتقر نفس النسبة 50% أن الموقع كذلك يقدم معلومات حول النشاطات التي يقوم بها سواء كانت علمية أو ثقافية من أيام دراسية وندوات،ومنشورات حيث يقومون بإصدار مجلة همزة وصل دورية وإتاحتها،في حين نجد أن الموقع يفتقر إلى وسائل البحث ويمكن إرجاع ذلك إلى كون مازال يقوم بإعدادهم بالطريقة التقليدية.



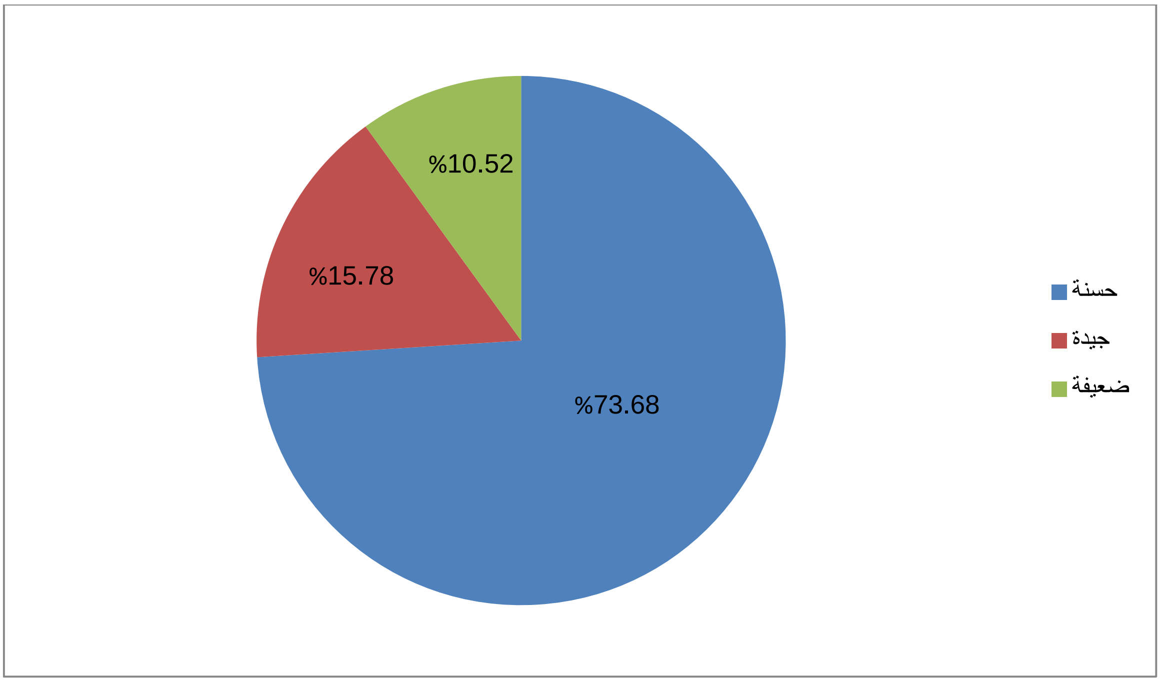
شكل رقم (03)يبين المعلومات المتاحة عبر الموقع الخاص بمركز الأرشيف الوطني

س6-هل تستخدم تكنولوجيا المعلومات بطريقة؟		
الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
جيدة	03	15.78
حسنة	14	73.68

ضعيفة	02	10.52
المجموع	19	100

جدول رقم (07)يبين مدى تمكن أفراد العينة من إستخدام تكنولوجيا المعلومات.

من خلال الجدول رقم (07)يتضح لنا أن نسبة 73.68 %من مجموع أفراد العينة وهم الأرشيفيين العاملين بمركز الأرشيف الوطني لا يجيدون إستخدام تكنولوجيا المعلومات بطريقة جيدة .بل نوعا ما وهذا راجع إلى محدودية الدورات التكوينية سواء الداخلية أو الخارجية ،وتباعد فترات التكوين وكون أنه لايستفيد منها إلا فئة قليلة بالإضافة إلى نقص التأهيل،في حين تشير نسبة 15.78 %من المبحوثين أنهم يجيدون إستخدام تكنولوجيا المعلومات .وهذا راجع إلى تكوينهم الذاتي ورغبتهم في زيادة كفائتهم المهنية وهذا دليل على وعيهم ومعرفتهم لضرورة مواكبة التطورات الحاصلة،وفي المقابل تم تسجيل نسبة ضئيلة تقدر ب10.52 %من فئة المبحوثين لا يجيدون بتاتا إستخدام تكنولوجيا المعلومات وهذا راجع لإعتيادهم الشديد على العمل بالطرق التقليدية وعدم وجود رغبة لديهم بالتغيير، والشكل الموالي يوضح ذلك.



شكل رقم (04)يبين مدى تمكن من إستخدام تكنولوجيا المعلومات

س7-هل بدأ المركز بالتعامل مع الأرشيف الإلأكتروني؟		
الإجابات	التكرارات	النسبة
نعم	19	100
لا	00	00
المجموع	19	100

جدول رقم(08)يبين بداية تعامل المبحوثين مع الأرشيف الإلكتروني.

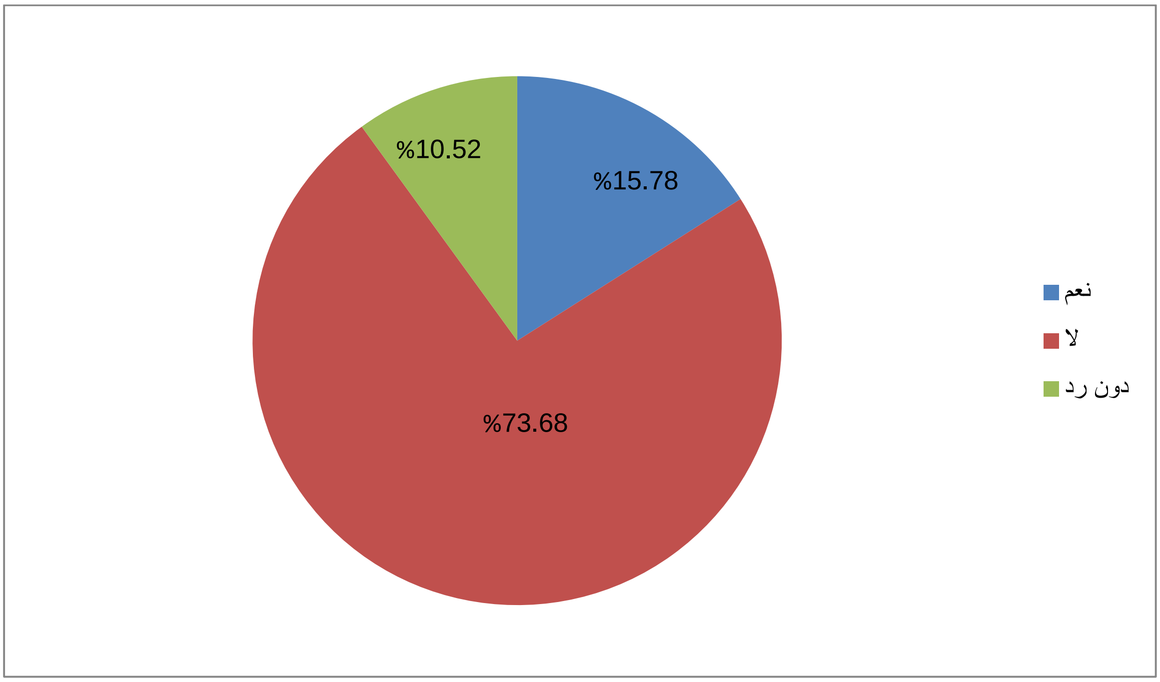
الأرشيف الإلكتروني أخذ يتغلغل داخل الإدارات والمؤسسات في دول كثيرة عبر العالم. نتيجة تطبيق مبدأ الحكومة الإلكترونية الذي أقر شرعية الوثائق الرقمية كمستندات تحفظ وتؤرشف كالأرشيف المادي،ومن خلال الجدول رقم(08)يتضح لنا أن هناك إجماع لدى أفراد العينة وهذا ما تؤكده نسبة 100 %عن بداية التعامل مع الأرشيف الإلكتروني،وهذا مؤشر إجابي لمواكبة التطورات الحاصلة.

س8-هل أنتم قادرون على التعامل مع الأرشيف الإلكتروني؟		
الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	03	15.78
لا	14	73.68
دون رد	02	10.52
المجموع	19	100

جدول رقم (09) يبين مدى قدرة المبحوثين على التعامل مع الأرشيف الإلكتروني.

يبين الجدول رقم(09)أن معظم فئة المبحوثين ليست لديهم القدرة على التعامل مع الأرشيف الإلكتروني حيث قدرت النسبة ب73.68 %،وهذا راجع لعدم توفر البيئة الإلكترونية المناسبة التي تسهل التعامل مع الأرشيف اللامادي أي ثنائية(1،0) من تجهيزات الإعلام

الآلي،والبرمجيات الخاصة بميدان الأرشيف ووسائط التخزين وغيرها. بالإضافة إلى إشكاليات حفظ هذا النوع من الأرشيف،والتقادم السريع لتكنولوجيا المعلومات،وما تطرحه من مشكلة تغيير العتاد والبرمجيات وهشاشة وسائط التخزين باستمرار وبسرعة متزايدة وتهجير البيانات من وسيط لآخر. في حين تقر النسبة المتبقية المقدرة ب15.78 %بقدرتها على التعامل مع الأرشيف الإلكتروني وهذا راجع لمعرفتهم ووعيهم لضرورة مواكبة التطورات التكنولوجية الحاصلة.

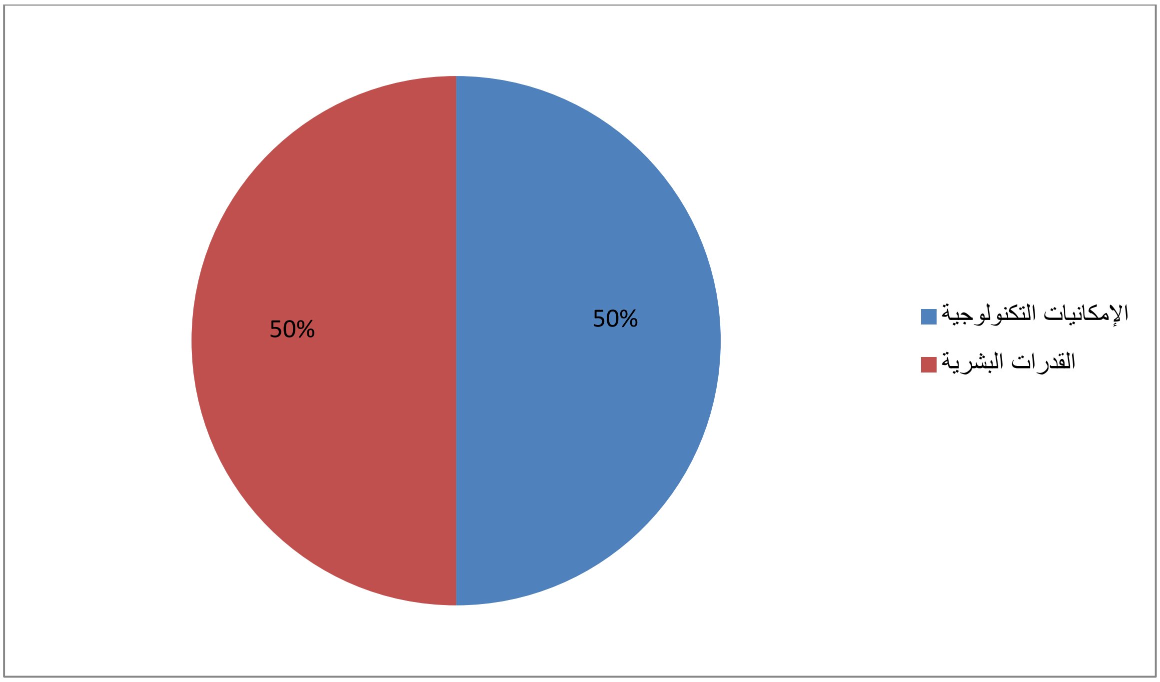


شكل رقم(05)يبين مدى قدرة المبحوثين على التعامل مع الأرشيف الإلكتروني.

س9-ما هي المستلزمات التي ترونها ضرورية لمعالجة الأرشيف الإلكتروني؟		
الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية من مجموع الإجابات
إمكانيات تكنولوجية	19	50
قدرات بشرية	19	50
المجموع	38	100

جدول رقم (10) يبين المستلزمات الضرورية لمعالجة الأرشيف الإلكتروني.

الملاحظ من الجدول رقم (10) أن كافة أفراد العينة،وهذا ماتبينه النسبة المقدرة ب100% أن الأرشيف الإلكتروني يتطلب إمكانيات تكنولوجية هائلة والوسائل الآلية اللازمة من وسائط وبرامج وأجهزة مناسبة لفتح الملفات وقراءة البيانات،بالإضافة إلى وجود قدرات بشرية مؤهلة تستطيع التعامل مع العالم الإلكتروني ،وما يتطلبه من تكوين مستمر وإكتساب مهارات جديدة خاصة ما تعلق الأمر بالبرمجيات الخاصة بتسيير الأرشيف من الناحية الفنية،معايير تنقل المعلومات عبر الشبكة،عمليات التخزين وخصائص الوسائط الرقمية للتخزين،ومعرفة طاقات التخزين ومدة صلاحية كل وسيط،وتضافر الجهود لمتابعة التغيرات والتطورات التكنولوجية.ولهذا الغرض يجب تحديد سياسة واضحة لإدارة الأرشيف الإلكتروني لتبقى البيانات جاهزة في كل وقت للإستخدام والإسترجاع اليومي.



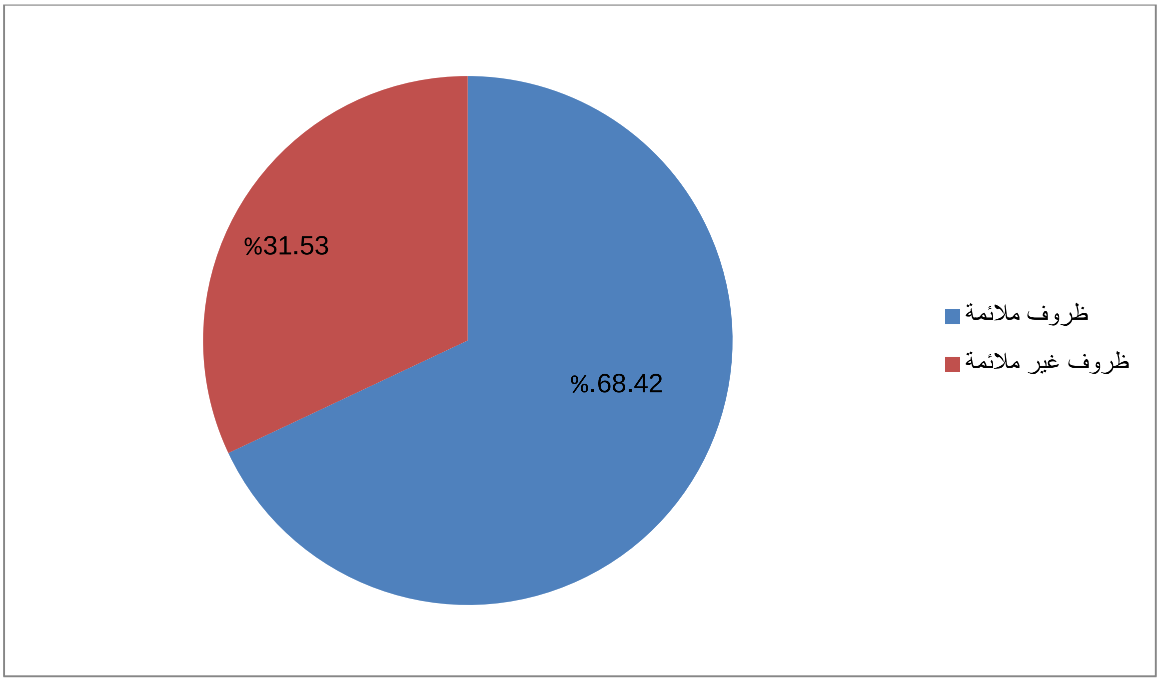
شكل رقم(06) يبين المستلزمات الضرورية لمعالجة الأرشيف الإلكتروني

س10- هل ترون أن ظروف حفظ الأرشيف الإلكتروني في المركز ملائمة؟

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية من مجموع أفراد العينة
نعم	06	31.58
لا	13	68.42
المجموع	19	100

جدول رقم(11)يبين ظروف حفظ الأرشيف الإلكتروني.

من خلال الجدول رقم(11)نجد أن معظم أفراد العينة بنسبة68،42 %يقرون أن ظروف حفظ الأرشيف الإلكتروني غير ملائمة ويمكن إرجاع ذلك إلى وعي هاته الفئة إلى متطلبات الحفظ على المدى البعيد. في حين ترى الفئة المتبقة والمقدرة بنسبة 31.58% يرون أن الأرشيف الإلكتروني محفوظ في ظروف ملائمة ،هذا راجع كون أن هاته الفئة ترى أن المركز يوفر كل التجهيزات والمتطلبات اللازمة لحفظ البيانات الإلكترونية وحمايتها من التلف .حيث ترى هذه الفئة أن الحفظ الملائم لهذا النوع الجديد من الأرشيف مرتبط بمدى توفر الأجهزة ،وفي الواقع فلا يمكن قياس حفظ الأرشيف الإلكتروني في ظروف ملائمة بهدف حفظه على المدى البعيد. بمدى توفر التجهيزات والملاحظ أن المركز لا يواكب التطورات الحاصلة والمتطلبات التكنولوجية في إختيار وسائط التخزين والبرمجيات.



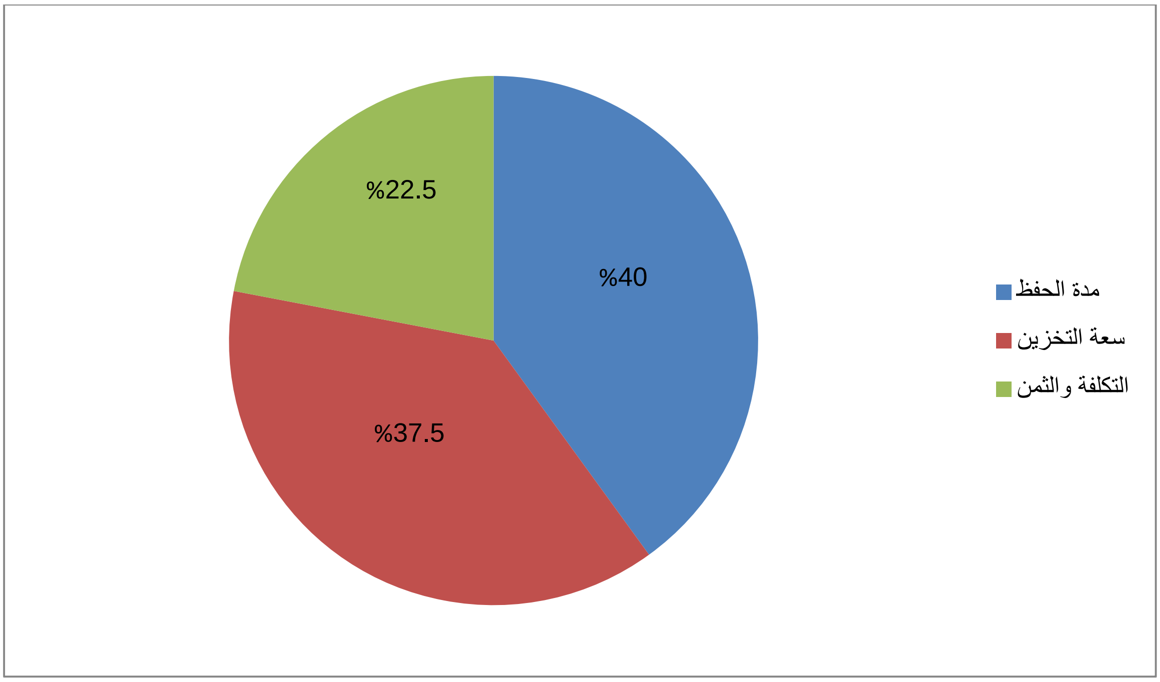
شكل رقم(07)يوضح ظروف حفظ الأرشيف الإلكتروني في المركز

س11-ما هي الأسس المعتمدة في إختيار وسائط التخزين؟			
الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية من مجموع الإجابات	النسبة المئوية من مجموع أفراد العينة
مدة الحفظ	16	40	84.21
سعة التخزين	15	37،5	78.91

التكلفة والثمن	09	22،5	47.93
المجموع	38	100	

جدول رقم(12)يبين الأسس المعتمدة في إختيار وسائط التخزين في المركز.

أمام كثرة وتنوع وسائط التخزين الإلكترونية وجب تحديد بدقة نوع الوسائط التي سوف تستخدم أمام ظاهرة التقادم السريع لمنتجات تكنولوجيا المعلومات ،ذلك بمعرفة خصوصياتها،كيفية حفظها لأكبر وقت ممكن ومن هنا قمنا بطرح هذا السؤال لمعرفة الأسس المعتمدة في إختيار وسائط التخزين في مركز الأرشيف الوطني،جاءت الإجابات كما هو موضح في الجدول رقم(12)حيث نرى أن هناك تقارب بين المبحوثين في إعتماد مدة الحفظ وسعة التخزين ،كأهم أسس لإختيار وسائط التخزين وهو ما تعبر عليه النسبتان المقدرتان على التوالي ب40 %،37.5% من مجموع الإجابات وهما تقابلان على التوالي 84.21% ،78.94% من مجموع أفراد العينة،أما التكلفة والثمن جاءت بنسبة ضعيفة نوعا ما مقدرة ب22.5 كون أن الهدف الأساسي هو تحقيق الحفظ على المدى البعيد بغض النظر عن كل التكاليف.



شكل رقم(08)يبين الأسس المعتمدة في إختيار وسائط التخزين في المركز.

س 12-حدد أنواع وسائط التخزين المستعملة في تخزين الأرشيف الإلكتروني في المركز؟		
الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية
قرص ضوئي	00	00
قرص ضوئي	00	00
أصبع التخزين	00	00
المكتبة الضوئية	19	100
المجموع	19	100

جدول رقم(13)يبين أنواع وسائط التخزين المستعملة في تخزين الأرشيف الإلكتروني في المركز.

من خلال الجدول رقم(13)يتضح لنا أن هناك إجماع من طرف المبحوثين على إستخدام المكتبة الضوئية كوسيط لتخزين الأرشيف الإلكتروني بنسبة 100 %وهي تسمى أيضا الخزائن الضوئية ،حيث تحتوي على الية أو عدة اليات وهي مجهزة بجهاز أو عدة أجهزة للقراءة .وكل ألية تكون مسيرة بواسطة برنامج للتسيير وظيفته وضع الوعاء المناسب وفي الوقت المناسب وتم إعتماد هذا الوسيط نظرا لسعة التخزين العالية أي عدد الأوعية الضوئية التي تستطيع حملها ،حيث تصل سعته إلى عشرات الجيغا أوكتي أي ما يفوق الواحد تيرا أوكتي بالإضافة إلى طول عمر هذا الوسيط وسرعة الوصول إلى المعلومة.

س13-ماهي البرمجية المستخدمة في تسيير الأرشيف الإلكتروني؟		
الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية
US MARC AMC	00	00
ARCHILISTE	00	00
LASERFICHE	19	100

المجموع	19	100

جدول رقم(14)يبين البرمجية المستخدمة في تسيير الأرشيف الإلكتروني.

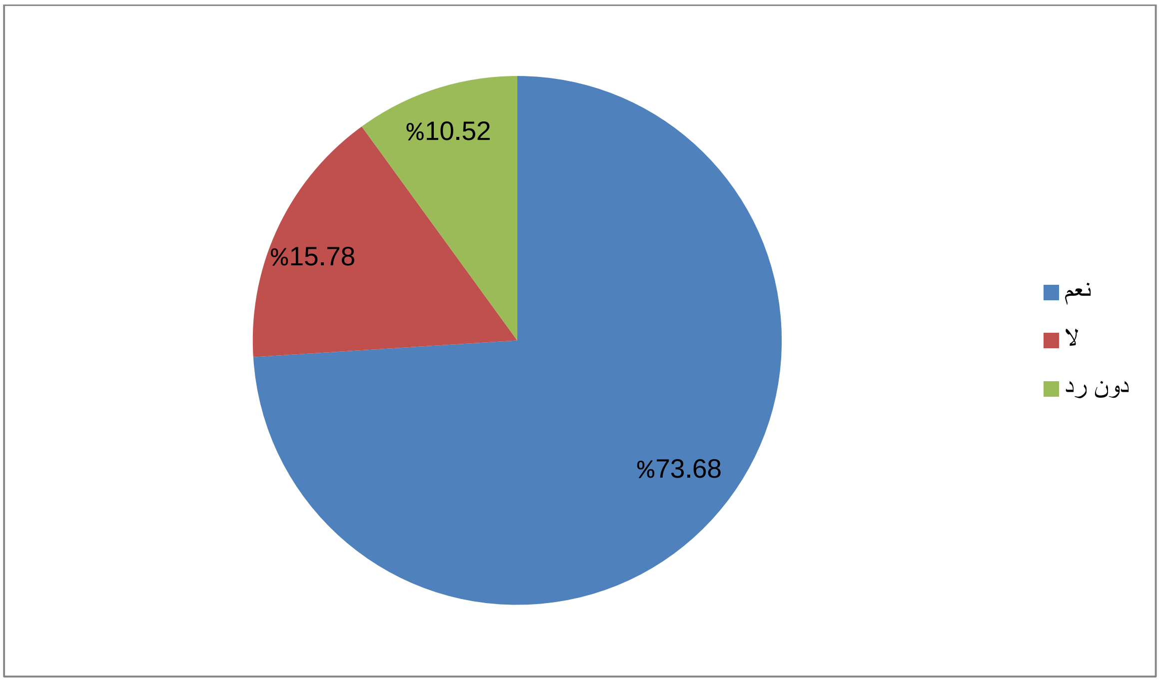
الملاحظ من الجدول رقم(14)أن هناك إجماع من أفراد العينة على إستخدام برمجية LASERFICHEفي تسيير الأرشيف الإلكتروني بنسبة 100% وهذا راجع لسهولة الإستخدام والتعامل معها ،حيث يتم تثبيتها في 5 حواسيب فقط حيث يتم التحكم في حجم الوثيقة مهما كان نوعها(إلكترونية بالمنشأ،مرقمنة...)وبعد ذلك يتم تخزينها أوتوماتيكيا في وسيط التخزين JUKE-BOXES ،كما توفر البرمجية خدمة التكشيف والفهرسة الآلية وتوفر البرمجية عدة طرق للبحث كاستخدام الكلمات المفتاحية،بالنص الكامل،أو البحث بالصور.

س14-هل قام المركز بإجراء دورات تكوينية أو تربصات تهدف إلى تنمية الخبرات والمهارات في مجال معالجة الأرشيف الإلكتروني؟		
الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	14	73.68
لا	03	15.78
دون رد	02	10.54
المجموع	19	100

جدول رقم(15)يبين الدورات التكوينية والتربصات التي تهدف إلى تنمية الخبرات والمهارات في مجال معالجة الأرشيف الإلكتروني التي أجراها المركز.

يتضح لنا من خلال الجدول رقم(15)أن أغلبية المبحوثين بنسبة 73.68% يقرون أن مركزالأرشيف الوطني يقوم بإجراء دورات تكوينية وتربصات ،هذا راجع لوعي المركز بالأهمية البالغة والدور الذي يلعبه التكوين في تحسين مستوى العاملين ،والإطلاع على كل

ماهوجديد والمتغيرات الحاصلة،في حين تقر نسبة 15.78% من المبحوثين أن المركز لم يقم بأي دورات تكوينية أو تربصات ،ويمكن إرجاع ذلك حسب إعتقادنا إلى عدم علم بعض المبحوثين وخاصة وأنه تم توظيف أرشيفيين حديثا على مستوى المركز لذلك فقد يعود سبب النفي الجهل بالدورات والتربصات التي قام بها المركز.

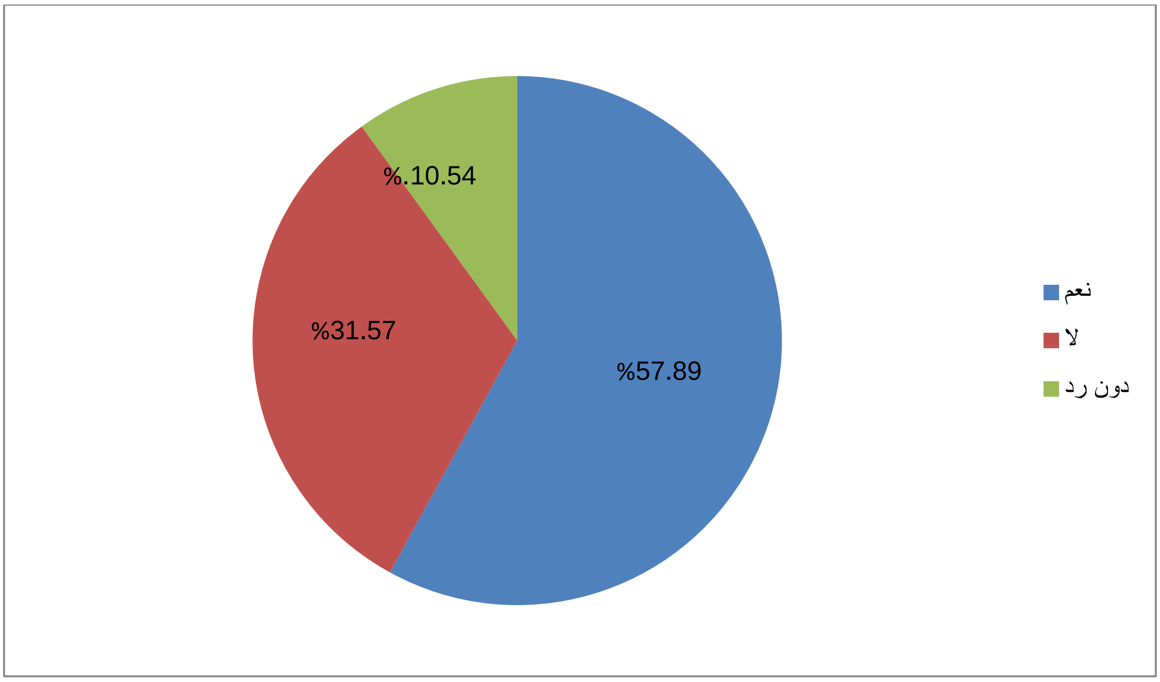


شكل رقم(09)يبين الدورات التكوينية والتربصات التي تهدف إلى تنمية الخبرات والمهارات في مجال معالجة الأرشيف الإلكتروني التي أجراها المركز.

س15-هل التشريع الحالي للأرشيف يتناول موضوع الأرشيف الإلكتروني؟		
الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	11	57.89
لا	06	31.57
دون رد	02	10.54
المجموع	19	100

جدول رقم(16)يبين مدى معرفة المبحوثين للتشريع الحالي في الأرشيف ومدى تناوله لموضوع الأرشيف الإلكتروني.

من خلال ما هو مبين في الجدول رقم(16) نجد أن أعلى نسبة والتي تقدر ب57.89 %من ألإراد العينة تؤكد أنها على دراية بالتشريع الحالي الذي يتناول موضوع الأرشيف الإلكتروني .وهنا نرى أن هذه العينة ليست على أو دراية لأن القانون الحالي للأرشيف الجزائري لم يدخل أي تعديلات أو أعد قانون جديد يأخذ بمسألة الأرشيف الإلكتروني إنتاجا،وتخزينا،وبثا دون نسيان المستجدات الأخرى. حيث مازال قانون 09/88 على حاله وأصبح من الضروري اليوم إدخال بعض التعديلات عليه يتماشى مع الوضع الحالي ويعطي الإطار القانوني الملائم لذلك.في حين تقر نسبة 31.57 %من المبحوثين بأن التشريع الحالي لم يتناول موضوع الأرشيف الإلكتروني وهذا لراجع لمعرفتهم الكاملة وإطلاعهم المستمر على التشريع الجزائري في مجال الأرشيف.



شكل رقم(10) يبين مدى معرفة المبحوثين للتشريع الحالي في الأرشيف ومدى تناوله لموضوع الأرشيف الإلكتروني.

س17-هل تتلقون أي توصيات من المديرية العامة للأرشيف الوطني لكيفية معالجة الأرشيف الإلكتروني؟

وكانت إجابات المبحوثين تؤكد بعدم تلقي أي توجيهات من المديرية العامة للأرشيف الوطني لكيفية التعامل مع الأرشيف الإلكتروني(معالجة، تخزين، حفظ ،إسترجاع) ،وهذا ما أكدته نسبة 100% من مجموع أفراد العينة.كون أن المديرية العامة مخولة قانونا بتنظيم الأرشيف على المستوى المركزي والمحلي فهي مطالبة بالمبادرة في هذا الميدان.

س17-هل لديك فكرة عن مفهوم الحكومة الإلكترونية؟		
الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	15	78.94
لا	04	21.06
المجموع	19	100

جدول رقم(17)يبين مدى معرفة مفهوم الحكومة الإلكترونية.

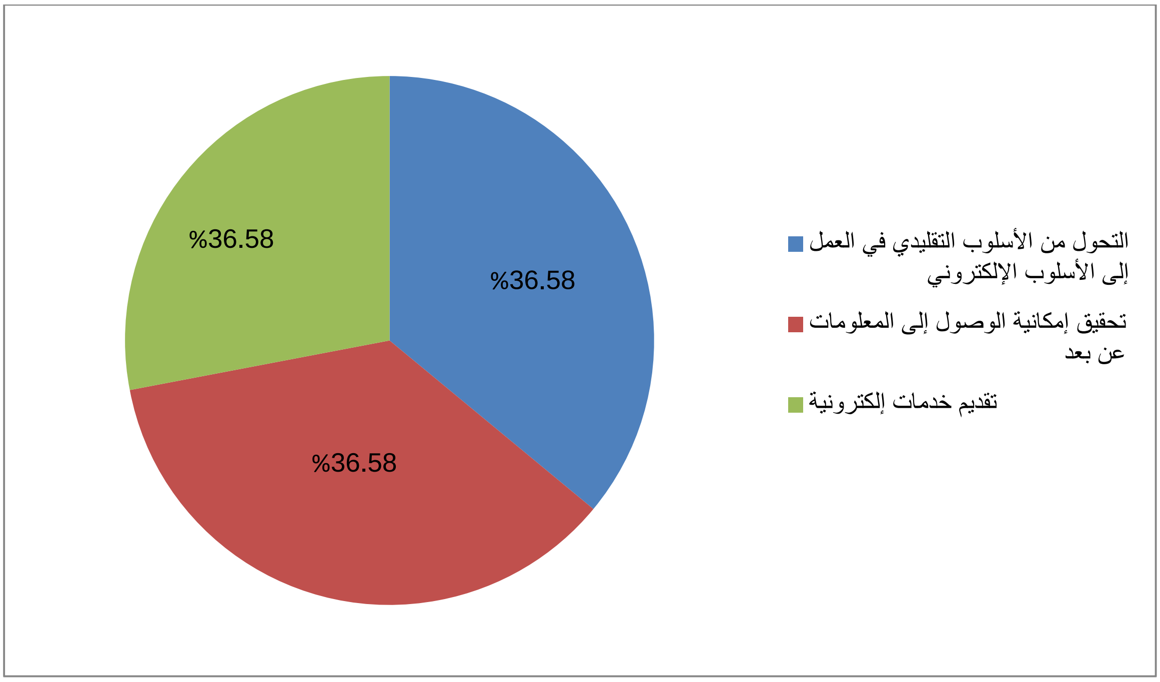
يبين الجدول رقم(17)أنه هناك نسبة معتبرة قدرت ب78.94 %من مجموع أفراد العينة لديهم فكرة عن مصطلح ومفهوم الحكومة الإلكترونية. ويمكن إرجاع ذلك إلى وعي وإطلاع هذه الفئة على المتغيرات والمستجدات الحاصلة والمتسارعة ،التي فرضتها البيئة الإلكترونية،حيث أصبحنا نعيش في عصر تكنولوجيا المعلومات والأعمال الإلكترونية. أصبحت عادية في حين نجد نسبة21.05 %ليست لديها أدنى فكرة عن الحكومة الإلكترونية يمكن إرجاع ذلك إلى حداثة المصطلح وغياب إعلان مبدأ الحكومة على أرض الواقع.

س18- برأيك هل الحكومة الإلكترونية هي؟			
الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية من مجموع الإجابات	

التحول من الأسلوب التقليدي في العمل إلى الأسلوب الإلكتروني	11	26.82	57.89
تحقيق إمكاتية الوصول إلى المعلومات عن بعد	15	36.58	78.94
تقديم خدمات إلكترونية	15	36.58	78.94
المجموع	41	100	

جدول رقم(18) يبين مفهوم الحكومة الإلكترونية.

يتضح لنا من خلال الجدول رقم(18) أن نفس النسبة المقدرة ب36.58 من مجموع إجابات المبحوثين والتي تقابل نسبة 78.94 من مجموع أفراد العينةأن الحكومة الإلكترونية يقصد بها تقديم خدمات إلكترونية،وتحقيق إمكانية الوصول إلى المعلومات. بحيث أن الحكومة تقدم مختلف الخدمات لصالح المواطنين عن طريق شبكات الإتصال الخارجية ،بما يكفل سرعة وكفاءة الخدمة دون أخذ أي إعتبار للمكان والزمان،في حين ترى النسبة المتبقية والتي تقدر ب26.82 %من مجموع الإجابات والتي توازي نسبة 57.89 %أن الحكومة الإلكترونية ،تعني التحول من من الأسلوب التقليدي في العمل إلى الأسلوب الإلكتروني،وعليه لا يمكن الإقرار بوجود حكومة إلكترونية دون توفر العناصر السابقة الذكر.



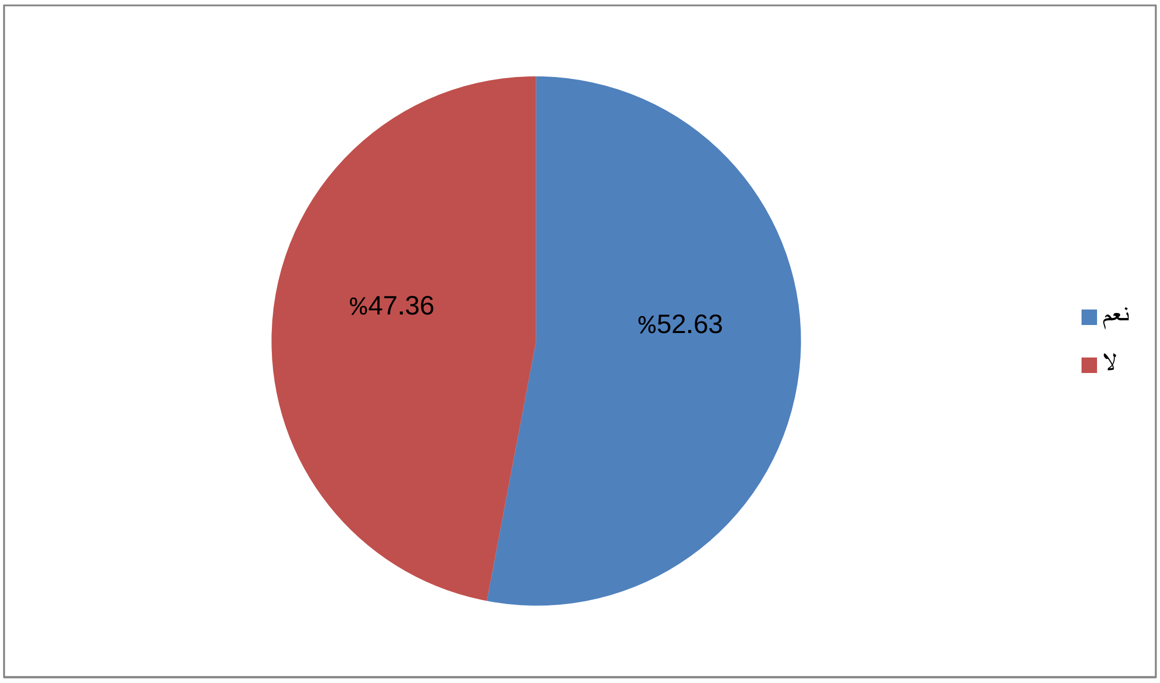
شكل رقم(11) يبين مفهوم الحكومة الإلكترونية.

س19هل تشعرون بمخاوف إتجاه إستراتيجية الجزائر الإلكترونية؟		
الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	10	52.63
لا	09	47.36
المجموع	19	100

جدول رقم(19)يبين مخاوف المبحوثين إتجاه إستراتيجية الجزائرالإلكترونية.

يتضح لنا من خلال الجدول رقم(19)أن النسبة المقدرة ب52.63 %من مجموع أفراد العينة لديها مخاوف إتجاه إستراتيجية الجزائر الإلكترونية ،هذا راجع لإعتيادهم على التعامل مع الأرشيف المادي وصعوبة التأقلم مع المستجدات التي تفرضها هاته الإستراتيجية. بالإضافة إلى التحديات التكنولوجية التي تتمثل في التقادم التكنولوجي،تعدد المعايير وتوفيرالتجهيزات التكنولوجية الضرورية،وكذلك المتطلبات البشرية المؤهلة في حين نجد نسبة 47.36 %من مجموع أفراد العينة ليس لديهم أي تخوف إتجاه هاته

الإستراتيجية،ويمكن إرجاع ذلك لعدم وعيهم بما فيه الكفاية بالمتطلبات والمستجدات التي ستطرأ عليهم.



شكل رقم(12)يبين مخاوف المبحوثين إتجاه الحكومة الإلكترونية.

3- تحليل أسئلة المقابلة:

إنطلاقا من المقابلة التي أجريت مع المدير العام للأرشيف الوطني، والتي إحتوت على 10أسئلة وكانت الإجابات كالتالي:

في البداية قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة حول مدى إستخدام تكنولوجيا المعلومات في المركز،تواجد الأرشيف الإلكتروني في المركز،تكوين العاملين على التعامل مع الأرشيف

الإلكتروني،و كانت الإجابة أن مركز الأرشيف الوطني عرف قفزة سريعة في التطور التكنولوجي لغاية مواكبة العصر،بحيث تم الإعتماد على المصغرات الفيلمية سنة 1989،ثم تم إدخال الإعلام الآلي الذي إنطلق مساره في جويلية 2002،و إدخال ما يعرف بشبكة الأنترانيت والشروع في عملية الأتمتة إبتداءا من جانفي 2005،وقد تم أتمتة رصيد العهد العثماني،ومعاهدات السلام التي تعود إلى القرن 16، ويوفر المركز لهذا الغرض عدد هائل من الحواسيب،حيث أدلى المدير العام على تواجد الأرشيف الإلكتروني ضمن رصيد المركز بنوعيه(الأرشيف المنشأ مباشرة باستخدام الحاسب الآلي،والأرشيف المرقمن بواسطة الماسحات الضوئية و تم رقمنة إلى حد الأن 60 من رصيد المركز،حيث قام المركز بإجراء دورات تكوينية في فترات متباعدة لصالح فئة من العاملين المسؤولين عن معالجة وتسيير الأرشيف الإلكتروني ،هذا راجع لغلاء تكلفة الخبرة والتكوين.ثم بعد ذلك عرجنا إلى طرح أسئلة تدور حول ظروف حفظ هذا النوع الجديد من الأرشيف ،وما إذا كانت هناك سياسة أو خطة لحفظ الأرشيف الإلكتروني،في هذا الصدد أدلى المدير أن المركز لا يوفر الظروف الملائمة ،وهذا راجع لإشكالية حفظ الأرشيف الإلكتروني وهشاشة وسائط التخزين وعدم توفير المتطلبات التكنولوجية ،ونقص تأهيل العاملين. بالإضافة إلى عدم تحديد سياسة وخطة واضحة لمعالجة هاته الإشكاليات التي يطرحها. تتكفل بتحقيق أهدافها مثلا كالتهجير الدوري للوثائق من وسيط لأخر لتجنب الإتلاف المادي وتقادم الوسيط ، فبالرغم من أهمية التخطيط في نجاح عمل الإدارات،وتطوير مستوى الخدمات والإستعداد للمستجدات المستقبلية وخاصة المتطلبات التي وجب توفيرها لنجاح التكفل بالأرشيف الإلكتروني وحفظه على المدى البعيد،وإعلان مبدأ الحكومة الإلكترونية فالمركز لم يقم بتحديد أي برنامج.

بالإضافة إلى ما سبق طرحنا أسئلة تخص إستراتيجية الجزائر الإلكترونية،وحول إمتلاك المركز المؤهلات والمقومات والإمكانيات التكنولوجية والبشرية للتعامل مع الأرشيف الإلكتروني وتحقيق الأهداف المسطرة.وقد أكد المدير العام على أنه على دراية بالإستراتيجية وتأثيراتها على المركز وماسيطرأ عنها من تحديات تكنولوجية تشمل مشكل

التقادم التكنولوجي ،والطبيعة الإمتلاكية للتكنولوجيا،ونظرا لأهمية تأمين وحماية الوثائق في شكلها اللامادي وعلى هذا الأساس يجب الأخذ بعين الإعتبار التحديات القانونية، المتمثلة في الموثوقية وأصالة الوثيقة ،بالإضافة إلى تكاليف هاته التكنولوجيات وتكاليف الحفظ وكذلك نقص التأهيل،وحسب تقييم المدير العام حول إمتلاك المركز للمؤهلات والإمكانيات التكنولوجية والبشرية .فقد صرح أن العاملين بالمركز ليسوا مؤهلون بمافيه الكفاية إلى مواجهة هذا الواقع الجديد والمستجدات التي لم يعهدوها بالرغم من الجهود المشار إليها سابقا،وهذا راجع إلى نقص التكوين وعدم معرفتهم بالتجهيزات المتوفرة في السوق ،كون أن التقنيات في تسارع مستمر وكذلك نقص عدد المسؤولين عن معالجة الأرشف الإلكتروني ومتطلبات الحفظ على المدى على البعيد. وما ينجر عنها من توفير الوسائل التكنولوجية ومواد معيارية من برمجيات ووسائط التخزين وغيرها من المتطلبات،وفي الأخير إستقصينا حول ما إذا كانت هناك خطة موحدة موضوعة بالتعاون مع المديرية العامة للأرشيف الوطني عبر كامل مراكز الأرشيف لتسيير الأرشيف الإلكتروني ،وحسب إجابة المدير العام فإن هناك أفاق مستقبلية تهدف إلى توحيد العمل من خلال إعتماد نفس البرمجيات ووسائط التخزين وغيرها من المتطلبات ،والعمل على القيام ببرامج تكوينية وأيام دراسية بهدف تحسين أداء العاملين وزيادة تأهيلهم.

4-النتائج العامة للدراسة:

- أن التعامل مع الأرشيف الإلكتروني وحفظه يواجه عدة تحديات متعلقة بالجانب التكنولوجي، القانوني، الإقتصادي، أوالمهني.

-يمتلك مركزالأرشيف الوطني الوسائل التكنولوجية الحديثة من تجهيزات الإعلام الآلي والبرمجبات وغيرها.

-تمكن المبحوثين من إستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات خاصة القدرة على إستعمال الحواسيب والتعامل مع البرمجبات بسهولة.

-مركز الأرشيف الوطني بدأ يتعامل مع الأرشيف الإلكتروني كمولود جديد يتطلب أسلوب جديد لعالجته وحفظه النهائي.

-عدم قدرة العاملين على التعامل مع الأرشيف الإلكتروني وهذا راجع لإشكاليات الحفظ على المدى البعيد.

-عدم تسطير خطة أو برنامج لتحديد سياسة لحفظ الأرشيف الإلكتروني على المدى البعيد.

-نقص الموارد المالية والتجهيزات والوسائل المساعدة في تحسين ظروف حفظ الأرشيف الإلأكتروني.

-نقص الكوادر البشرية المؤهلة وهذا ناتج عن نقص الدورات التكوينية التي من شأنها تحسين مستوى العاملين.

-عدم القدرة على تقديم خدمات إلكترونية لأكبر عدد من المستفيدين عن طريق الموقع الإلكتروني الذي توقف عن الخدمة وهذا راجع لأسباب تقنية وعدم التحكم جيدا في إتاحة المعلومات عن بعد.

-الحكومة الإلكترونية ليست مجرد التحول من أساليب العمل التقليدية إلى إعتماد الأساليب الإلكترونية بل هي منظومة متشابكة على كافة الأبعاد القانونية،السياسية،الإجتماعية،

الإقتصادية والإدارية والتكنولوجية.

-يحتاج مركز الأرشيف الوطني إلى توفير جميع المواد اللازمة البنى التحتية المتعلقة بالتكنولوجيات الحديثة،وكذا الموارد البشرية المؤهلة،والأطر القانونية اللازمة للتعاملات الإلكترونية.

5-النتائج على ضوء الفرضيات:

الفرضية الأولى:

والتي نصت على ما يلي"يمتلك المركز المتطلبات والإمكانيات التكنولوجية للتعامل مع الأرشيف الإلكتروني"

يتطلب تسيير ومعالجة الأرشيف الإلكتروني توفر الإمكانيات التكنولوجية الضرورية والمواكبة للتطورات الحاصلة،وعند إجرائنا للدراسة الميدانية وإنطلاقا من النتائج المتوصل عليها بعد تحليل البيانات وحسب ما أدلى به المدير العام لمركز الأرشيف الوطني ،تبين لنا أنه وبالرغم من توفير المركز للوسائل التكنولوجية من حواسيب ،طابعات ،ماسحات ، برمجيات إلا أنها بسيطة ولا تواكب ما تتطلبه البيئة الإلكترونية الحالية من المستلزمات والإمكانيات الواجب توفرها لمعالجة وتسيير الأرشيف الإلكتروني وحفظه عللى المدى البعيد،وإنطلاقا مما سبق يتبين لنا أن الفرضية الأولى لم تتحقق.

الفرضية الثانية:

والتي نصت على مايلي "يمتلك المركز المؤهلات والمقومات البشرية لمواجهة التحديات التي تفرضها إستراتيجية الجزائر الإلكترونية"هي فرضية لم تتحقق،ومايبين ذلك المؤشرات التالية:

-نسبة 78.68 من مفردات العينة المبينة في الجدول رقم(09)والتي تبين عدم قدرة المبحوثين على التعامل مع الأرشيف الإلكتروني، وهذا لراجع لنقص التأهيل بالرغم من الجهود المشار إليها سابقا وعدم إطلاعهم الكافي ولإشكاليات الحفظ على المدى البعيد.

-نسبة 52.63 من مجموع أفراد العينة المبينة في الجدول رقم(19)التي تبين مخاوف المبحوثين إتجاه إستراتيجية الجزائر الإلكترونية،وهذا راجع لصعوبة التأقلم مع المستجدات،وإعتيادهم على التعامل مع الأرشيف الإلكتروني.

بالإضافة إلى ما أدلى به المدير العام لمركز الأرشيف الوطني .

الفرضية الثالثة:

والتي نصت على ما يلي" هناك إستراتيجية محددة من طرف مركز الأرشيف الوطني بالتعاون مع المديرية العامة للأرشيف الوطني للتحول من الأرشيف الورقي إلى الأرشيف الإلكتروني." هي فرضية لم تتحقق، ومايبين ذلك المؤشرات التالية:

-نسبة 100 %من المبحوثين التي أكدت عدم تلقي أي توصيات من المديرية العامة للأرشيف الوطني باعتبارها المخولة قانونيا بتنظيم الأرشيف مهما كان نوعه وشكله.

بالإضافة إلى ما أدلى به المدير العام للأرشيف الوطني أنه في الوقت الراهن لا توجد أي إستراتيجية أو خطة للعمل لكن هناك أفاق كستقبلية تهدف إلى وضع مخططات عمل للتعامل مع الأرشيف الإلكتروني.

6-مقترحات الدراسة:

بناءا على ما توصلت إليه الدراسة يمكن أن نقترح ما يلي:

-ضرورة إعتماد المركز على سياسة حفظ الأرشيف الإلكتروني واضحة المعالم بالتعاون مع المديرية العامة للأرشيف الوطني.

-برمجة دورات تكوينية وملتقيات تخص التدرب على توظيف الوسائل التكنولوجية في معالجة الأرشيف الإلكتروني.

-الإستفادة من الخبرات والتجارب الدولية في ما يخص التعامل مع الأرشيف الإلكتروني.

-ضرورة التعامل مع الأرشيف الإلكتروني والتخلي على مبدأ التخوف والتهرب منه بحجة حداثة الموضوع لأنه عاجلا أم اجلا سيتم التعامل مع هاته الوثائق.

-من الضروري للجهة الوصية للأرشيف الوطني أن تسعى جاهدة لتوعية القائمين على الأرشيف الإلكتروني، بضرورة التكوين الذاتي والمستمر لمعرفة التغيرات الحاصلة ومواكبتها.

-ضرورة إصدار نص تشريعي يتناول موضوع الأرشيف الإلكتروني وطرق معالجته وتسييره.

-توفير الأجهزة اللازمة والأرضية المناسبة من أجل الإنصهار في البيئة الإلكترونية.

-التحكم في التقنيات الحديثة والعمل على تطويرها.

-تحديث الموقع الإلكتروني الخاص بالمركز وبث خدمات إلكترونية وتفاعلية لجمهور المستفيدين،كفتح أبواب الحوار مع المستفيدين للتمكن من معرفة إحتياجاتهم وأرائهم حول الخدمات المقدمة من طرف الموقع.

-تكوين ورسكلة العاملين على إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال.

-تطوير الأطر والكوادر البشرية والكفاءات للتعامل مع الأرشيف الإلكتروني،كون أن التقنيات في تطور مستمر.

خـاتـمة:

لقد حاولنا من خلال دراستنا هذه تسليط الضوء على التحديات الجديدة التي تفرضها إستراتيجية الجزائر الإلكترونية أمام قطاع الأرشيف، من خلال التحول من الأرشيف المادي الورقي إلى الأرشيف اللامادي الإلكتروني، الناتج عن العمل في بيئة الحكومة الإلكترونية، وما يطرحه من تحد جديد للأسرة الأرشيفية سواء تعلق الأمر بالتكفل به، معالجته، وحفظه على المدى البعيد، الوسائل والمتطلبات المادية والمؤهلات البشرية الواجب توفيرها له.

وقد كشفت هذه الدراسة أن مركز الأرشيف الوطني مجال الدراسة، لا يملك الإمكانيات التكنولوجية والقدرات البشرية المؤهلة للتعامل مع الأرشيف الإلكتروني، وهذا راجع لمتطلبات وإشكاليات حفظ هذا المولود الجديد من الأرشيف على المدى البعيد.

ومن هذا المنطلق وجب على مركز الأرشيف الوطني بالتعاون مع المديرية العامة للأرشيف الوطني، وضع خطط وتوصيات وإستراتيجيات لكيفية التعامل مع الأرشيف الإلكتروني، عبر مراحل تضمن التكفل الجيد به الذي يحقق شيئين أساسيين هما ديمومة الأرشيف الإلكتروني والحفاظ على مصداقيته. وتوحيد الرؤى وطرق العمل من أجل قطع باب الإجتهادات المحلية الضيقة، وتشتت الجهد وضياع الوقت والمال للوصول إلى نتائج ضعيفة. بالإضافة إلى تحديد سياسة للحفظ على المدى البعيد مبنية على إدراك واعي للمتطلبات الحالية والمستقبلية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1- المراجع بالعربية العربية:

المعاجم :

1-الشامي، أحمد محمد. معجم البنهاوي الموسوعي في مصطلحات المكتبات والمعلومات: إنجليزي عربي . الرياض : دار المريخ للنشر ،1988.

الكتب:

2-إيفانز،قلوريا.الحكومة الإلكترونية.القاهرة:دار الفاروق للنشر والتوزيع،2005.

3- الزهري،سعد.الشراكة بين المكتبيين والأرشيفيين:وقائع المؤتمر السابع عشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات،2006.

4- صبحي،حازم حسين.الأرشيف الرقمي:الان وليس غدا.-ط1.القاهرة:المكتبة الأكاديمية،2007.ص.31.

5- العلاق،بشير عباس.الخدمات الالكترونية بين النظرية والتطبيق:مدخل تسويقي استراتيجي.عمان:منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية،2004.

6- العلوش،طارق.الطعامنة،محمد.الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي.القاهرة:المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2004.

7- محمود،القدوة.الحكومة الإلكترونية والإدارة المعاصرة.عمان:دار أسامة للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،2010.

مقالات الدوريات والمجلات:

8- بن السبتي،عبد المالك.التسيير الإلكتروني للوثائق والمعلومات:مجلة المكتبات والمعلومات:المجلد الثاني،العدد الأول ديسمبر 2003.

الرسائل الجامعية:

9- بوسمغون، إبراهيم.تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في مجال الأرشيف:أرشيف ولاية قسنطينة نموذجا.ماجيستر:علم المكتبات:قسنطينة،2009.

10- شنيقل، نزار.موقع المكتبات الجامعية ضمن مشروع الجزائر الإلكترونية:موقع المكتبة الجامعية بجيجل نموذجا، رسالة ماجيستير.علم المكتبات.قسنطينة، 2012.

الوابوغرافيا:

11- أبو سديرة،محمود.الحكومة الإلكترونية.موقع الأمم المتحدة، 2002 تمت الزيارة بتلريخ [16-3-2013].[على خط]متاح على الرابط http://www.transparency-kuwait.org/index.php

12- بجاجة، عبد الكريم. تحديد سياسة لحفظ الأرشيف الإلكتروني على المدى البعيد.cybrarianjournal.2006.[11-03-2013].[على الخط] http ://www.cybrarians info/journal.archive.htm

13-السامرائي،سلوى أمين.العلاقة بين توفير مستلزمات تنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية ونجاح عملية تنفيذه:دراسة تطبيقية في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات .عمان:مجلة دراسات المعلومات 2010.ع8. تمت الزيارة بتاريخ [14-2-2013]متاح على الرابط http//informationstudies.net

14-صباح،محمد كلو.تقييم مواقع مراكز الأرشيف العربية على شبكة الأنترنيت:دراسة بيومترية تمت الزيارة يوم[5-3-2013].[على الخط]متاح على الرابط httpM//sgdcds.org/pro.shtml.

15- صديقي،محمد سامي.دراسة العائد والتكلفة لمشاريع الحكومة الإلكترونية تمت الزيارة بتاريخ 12-02-2013

[على الخط]متاح على

الرابط: faculty.ksu.edu.sa/allhamad/sfile/egovernoment17pdf

16- الهادي،محمد محمد.الحكومة الإلكترونية كوسيلة للتنمية والإصلاح الإداري تمت الزيارة بتاريخ [27-2-2013].[على الخط]متاح على الرابط.http://www.cybrarians.info/journal/noll/e/gov-html

17- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: اللجنة الإلكترونية. الجزائر الإلكترونية. ديسمبر 2008.

18- موقع الويب الخاص بوزارة العدل[على الخط]متاح على الرابط www.justice.dz

19- موقع الويب الخاص بقطاع الداخلية والجماعات المحلية.

2-المراجع باللغة الفرنسية:

الوابوغرافيا:

20- Direction des archives de France .les archives éléctronique manuel pratique.la documentation, francaise ,2002.103p.

21- Group de travail prisme basse-courier/le métier d'artiste(En ligne)disponible :http://www.info/métier/fich-métier.php.page consultée le 23/01/2013.

قائمة الملاحق

كشاف الجداول:

17	مدى معرفة المبحوثين لمصطلح الحكومة الإلكترونية	60
18	مفهوم الحكومة الإلكترونية لدى المبحوثين	61
19	مخاوف المبحوثين إتجاه إستراتيجية الجزائر الإلكترونية	62

كشاف الأشكال:

59	مدى معرفة المبحوثين للتشريع الحالي في الأرشيف ومدى تناوله لموضوع الأرشيف الإلكتروني.	10
61	مفهوم الحكومة الإلكترونية لدى المبحوثين	11
62	مخاوف المبحوثين إتجاه إستراتيجية الجزائر الإلكترونية	12

أسئلة المقابلة:

س1/هل تقومون بإستخدام تكنولوجيا المعلومات في المركز؟

س2/هل يتواجد الأرشيف الإلكتروني ضمن رصيد المركز؟

س3/هل تقومون ببرمجة دورات تكوينية من أجل رفع مستوى ومهارة الموظفين؟

س4/هل يوفر المركز الظروف الملائمة لحفظ الأرشيف الإلكتروني؟

س5/ هل تعتبر بأن المركز يمتلك المؤهلات والمقومات والامكانيات التكنولوجية والبشرية للتعامل مع الأرشيف الالكتروني؟

س 6/هل تتبعون سياسة أوبرنامج للتعامل مع الأرشيف الالكتروني؟

س7/هل المركز مستعد حاليا لمواجهة التحديات التي يفرضها مشروع الجزائر الالكترونية؟

س8/ماهي الصعوبات التي تواجهكم خلال التعامل مع الأرشيف الإلكتروني؟

س9/هل هناك خطة موحدة موضوعة ومدروسةبالتعاون مع المديرية العامة للأرشيف الوطني لتوحيد المشاريع عبر كامل مراكز الأرشيف لتبني الأرشيف الإلكتروني؟

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قسنطينة 2

معهد:علم المكتبات والتوثيق

إستمارة الاستبانة

في سبيل انجاز مذكرة للحصول على شهادة الماستر في علم المكتبات والتوثيق تخصص تقنيات أرشيفية تحت عنوان:

تحديات المهنة الأرشيفية في ظل استراتيجية الجزائر الالكترونية

دراسة ميدانية بمركز الأرشيف الوطني

تحت اشراف الدكتور:

من اعداد الطالبة: **غانم نذير**

حمر العين زينب

نضع بين أيديكم استمارة الإستبانة التي تدخل في اطار دراستنا موضوعنا المبين أعلاه.

وعليه نرجو التفضل بملأ الاستمارة لمساعدتنا في انجاز هذا العمل وتحقيق الأهداف،علما بأن هذه المعلومات لن تستعمل إلا في إطار البحث العلمي.

الرجاء وضع علامة X أمام الجواب الذي تراه مناسبا.

وفي الأخير تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

الشهادة العلمية:

التخصص:

الرتبة:

الخبرة المهنية:

- من سنة الى 05 سنوات ☐ - من 06 سنوات الى 10 سنوات ☐

- من 11 سنة الى 15 سنة ☐ - من 15 سنة فما فوق ☐

المحور الأول : إستخدام تكنولوجيا المعلومات في مركز الأرشيف الوطني

1- ما هي الوسائل المستعملة في المركز؟

- أجهزة الإعلام الآلي ☐ - برمجيات ☐

- شبكة الأنترنت ☐ - قواعد بيانات ☐

أخرى حددها...

2- هل تعتبرون بأن استخدام تكنولوجيا المعلومات في المركز هو:

- التحول من العمل التقليدي إلى العمل الآلي ☐

- ربط المركز بشبكة الأنترنت ☐

- إتاحة المعلومات على الخط المباشر ☐

- تشكيل رصيد وثائقي الكتروني ☐

أخرى حددها...

3- هل تعتمدون في تأدية نشاطاتكم في مركز الأرشيف الوطني على تكنولوجيا المعلومات؟

- نعم ☐ -لا ☐

ذا كانت الإجابة بنعم ما هي النشاطات المعنية بتطبيق التكنولوجيات الحديثة؟

- المعالجة العلمية للأرشيف ☐

- الوصف الأرشيفي ☐

- الإتاحة والتثمين ☐

أخرى يرجى ذكرها...

4- ماهي طبيعة المعلومات التي تتيحونها عبر موقعكم في شبكة الأنترنيت؟

- معلومات حول المركز ☐

- وسائل البحث ☐

أخرى تفضل بذكرها...

5- هل تستخدم تكنولوجيا المعلومات بطريقة؟

- جيدة ☐

- حسنة ☐

- ضعيفة ☐

6- إذا كانت الإجابة "جيدة "فهل هذا راجع الى تلقيكم تكوينا في هذا المجال؟

-نعم ☐ لا ☐

7- اذا كانت الإجابة لا فما هي الأسباب ؟

المحور الثاني : واقع التعامل مع الأرشيف الإلكتروني بمركز الأرشيف الوطني

8- هل لديكم القدرة على للتعامل مع الأرشيف الالكتروني؟

- نعم ☐ - لا ☐

إذا كانت الإجابة ب"لا" هل ذلك يرجع الى:

-اشكاليات حفظ الأرشيف الالكتروني ☐

-عدم توفر البيئة الالكترونية ☐

أسباب أخرى أذكرها..

9- ما هي المستلزمات التي ترونها ضرورية لمعالجة الأرشيف الالكتروني؟

- إمكانيات تكنولوجية ☐

- قدرات بشرية ☐

أخرى تفضل بذكرها...

10-هل ترون أن ظروف حفظ الأرشيف الالكتروني في المركز ملائمة؟

- نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة ب"لا" فهل هذا راجع الى:

- قلة التجهيزات ☐

- نقص البرمجيات ☐

11- ما هي الأسس التي اعتمدتموها في اختيار وسائط التخزين؟

- مدة الحفظ ☐

-سعة التخزين ☐

-التكلفة والثمن ☐

أخرى حددها...

12-حدد أنواع وسائط التخزين المستعملة في تخزين الأرشيف الالكتروني في المركز؟

-CD ROM قرص ضوئي ☐

-DVD-ROM قرص ضوئي ☐

-DLT شريط مغناطيسي ☐

-JUKE-BOXES المكتبة الضوئية ☐

أخرى أذكرها..

13- ما هي البرمجية المستخدمة في تسيير الأرشيف الالكتروني بالمركز؟

-US MARC /AMC ☐

-ARCHILISTE ☐

-LASERFICHE ☐

14- هل قام المركز بإجراء دورات تكوينية أو تربصات تهدف إلى تنمية الخبرات والمهارات في مجال معالجة الأرشيف الالكتروني؟

- نعم ☐ -لا ☐

15-هل التشريع الحالي للأرشيف يتناول موضوع الأرشيف الالكتروني؟

- نعم ☐ -لا ☐

16-هل تلقيتم أي توجيهات من المديرية العامة للأرشيف الوطني لكيفية التعامل مع الأرشيف الإلكتروني؟

- نعم -لا ☐

المحور الثالث :حول الحكومة الإلكترونية

17- هل لديك فكرة عن مفهوم الحكومة الالكترونية؟

- نعم ☐ -لا ☐

18- برأيك هل الحكومة الالكترونية هي:

- التحول من الأسلوب التقليدي في العمل الى الأسلوب الالكتروني ☐

- تحقيق امكانية الوصول الى المعلومات عن بعد ☐

- تقديم خدمات الكترونية ☐

أخرى أذكرها...

19- هل تشعرون بمخاوف اتجاه مشروع الجزائر الالكترونية؟

- نعم ☐ -لا ☐

اذا كانت الاجابة ب "نعم" هل يرجع ذلك الى

- المتطلبات التكنولوجية ☐

- المتطلبات البشرية ☐

20-ما هي الإقتراحات التي يمكن تقديمها حتى يتمكن مركزكم من المساهمة في تطبيق مشروع الجزائر الالكترونية؟

....

....

Résumé

Les objectifs de cette étude est de montré en premier lieu les obstacles qui font face au métier d'archive, a la lumière de la stratégie électronique de 2013 en Algérie a travers la transformation de l'archive paperasse a l'archive électronique et de travailler dans un environnement nouveau et moderne.

Pour réaliser les buts de cette étude on a d'abord précisé le cadre de l'approche, on s'est basé sur la collecte des donnés, sur l'observation, sur le questionnaire et l'interview et bien sur une enquête d'échantillon fondée sur l'approche descriptive et analytique.

Ensuite le thème a traité le coté théorique : le gouvernement électronique, la stratégie électronique de 2013 en Algérie, puis souligner les obstacles et les nécessités que méritent ce nouveau genre d'archive afin de le conserver longtemps.

L'étude était faite sur le terrain au contre national algérien d'archive, pour savoir a quel point est-t-il prêt pour accueillir l'archive électronique

Pour conclure on peut dire qu'il n y a pas vraiment une politique et une stratégie pour la conservation de l'archive au centre national et c'est du au manque des moyens technologiques nécessaires et aussi les capacités humaines.

Mots clés :

La profession archivistique, le gouvernement électronique, la stratégie électronique d'Algérie l'archive électronique, le centre national d'archive.

Abstract:

The objectives of this study is shown in the first place obstacles facing the archival profession, in the light of electronic strategy in Algeria in 2013 through the transformation of paperwork archive electronic archive and work in a new and modern environment.

To achieve the aims of this study were first clarified the scope of the approach, it is based on the collection of the data, the observation of the questionnaire and interview, and on a survey of sample based on the descriptive and analytical approach.

Then the theme dealt with the theoretical side: e-government, e-strategy in 2013 in Algeria, then highlight the barriers and needs that deserve this new kind of archive to keep long.

The study was made on the ground against the Algerian national archive, to know just how he is ready to welcome the electronic archive

To conclude we can say that not really nya policy and strategy for the conservation of the national archive center and this is due to lack of technology and also the necessary human capacity.

Keywords:

The archival profession - e-government- electronic strategy of Algeria - electronic archive- the national archive center

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز التحديات التي تواجه المهنة الأرشيفية في ظل إستراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013، من خلال التحول من الأرشيف الورقي إلى الأرشيف الإلكتروني والعمل في البيئة الإلكترونية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم في البداية تحديد الإطار المنهجي للدراسة، حيث إعتمدنا في جمع البيانات على الملاحظة، المقابلة، الإستبيان، وتم اللجوء إلى العينة المسحية وإعتماد المنهج الوصفي القائم على التحليل. وبعد ذلك تم تناول الموضوع من الجانب النظري حيث تم التطرق إلى ماهية الحكومة الإلكترونية والتعريف بإستراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013، ثم التعرض إلى تحديات ومتطلبات حفظ الأرشيف الإلكتروني على المدى البعيد.

وتم إجراء الدراسة الميدانية بمركز الأرشيف الوطني الجزائري للوقوف على مدى إستعداده للتعامل مع الأرشيف الإلكتروني.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها عدم جود سياسة وخطة حفظ للأرشيف الإلكتروني بالمركز، سوء ظروف الحفظ وهذا راجع لعدم توفر الإمكانيات التكنولوجية اللازمة والمؤهلات البشرية.

الكلمات المفتاحية: المهنة الأرشيفية،الحكومة الإلكترونية، إستراتيجية الجزائر الإلكترونية، الأرشيف الإلكتروني، مركز الأرشيف الوطني.